الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الأدب العربي والفنون

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

بعنوان:

أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية عند العرب

-نماذج مختارة-

إعداد الطالبة

أمينةغزالي

إشراف

د/ نكاع سعاد

لجنة المناقشة:

الرتبة/ الاسم واللقب	اسم الجامعة:	الصفة:
د/ بوزيد نجاة	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	رئيسا
د/ نكاع سعاد	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	مشرفا ومقررا
د/ مسكين حسنية	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	عضوا

العام الجامعي: 2024-2025م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University Abdelhamid Ibn Badis
Mostaganem
Faculty of Arabic Literature And Arts

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
مستغانم
كلية الآداب العربي و الفنون

استمارة إيداع مذكرة الماستر

تخصص: لسانيات عربية

السنة الجامعية 2024***2025

إطار خاص بالطالب(ة)

الاسم : أمينة
اللقب : عزاكا.
تاريخ و مكان الميلاد : 2002/03/10
ب ماسرة
رقم الهاتف : 0675888047
البريد الإلكتروني: aminaezali7@gmail.com

عنوان المذكرة: أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية عند العرب. نماذج مختارة -

إطار خاص بالأستاذ(ة) المشرف(ة) على المذكرة

اسم و لقب الأستاذ (ة)المشرف(ة) على المذكرة :

رتبة الأستاذ(ة) المشرف(ة) : د. سعاد دخاع محاضرة أ.

إمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة)

جامعة عبد الحميد بن باديس
لكحاع سعاد
أستاذة محاضرة

إمضاء رئيس قسم الدراسات اللغوية و الأدبية

أبو عوال شهرزاد
رئيس
قسم الدراسات اللغوية والأدبية

قسم الدراسات اللغوية والأدبية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الآداب العربي و الفنون

Ministry of Higher Education And Scientific Research
University Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem
Faculty of Arabic Literature And Arts

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة). أحسينة عنزالي ..... ، الصفة: طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 113049747 الصادرة عن الطاهير مستغانم بتاريخ 2024/11/21

المسجل(ة) بكلية الأدب العربي و الفنون قسم الدراسات اللغوية و الأدبية والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج(ماستر))

عنوانها: أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية عند الحسن... نماذج مختارة .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/02/19

توقيع المعني(ة)

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَٰنِ
الرَّحِيمِ

الإهداء

.....إلى نفسي ووالدتي.

أمينة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين على سيدنا محمد وعلى آله صحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

الحمد لله الذي لا يضيع تعبا، الحمد لله الذي يعطي كرما.

الحمد لله الذي أكرمني الفرح، الحمد والشكر لله على نعمة النجاح.

فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه.

الشكر لأولئك الذين مدوا لي يد المساعدة،

في مقدمتهم الأستاذة الفاضلة "نكاع سعاد" التي لم تدّخر جهدا في مساعدتي

كل عبارات الشكر ولا يمكن أن تعبر عن مدى تقديري واحترامي لها

مقدمة

تعد اللغة العربية من أثرى لغات العالم وأجملها من خلال البنية والتركيب، هي هبة من عند الله سبحانه وتعالى، ومن أشرف اللغات المنزلة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التي كتب بها القرآن الكريم، إذ جُعِلَ لها نظاما دقيقا الذي يمكنّها من تأديّة أدق المعاني بأبلغ الألفاظ، فهي لا تحتاج إلى إتقان القواعد اللغوية فقط وإنما أيضا لفهم العلاقات النحوية التي تساهم في ربط أركان الجملة معًا، وفي صلب هذه اللغة ظهر علم النحو الذي يعنى ببنية الجملة وضبط أركانها بقواعده التي تجعل اللسان فصيحا والكلام سليما، فهو لا ينحصر فقط على تلك القواعد من حيث الإعراب و البناء والحركات وإنما يتجاوز ذلك عبر فهم الجملة بربط أجزائها وهو ما سميَّ بالإسناد.

فالإسناد هو أحد المفاهيم المحورية من علم النحو، هو تركيب يعمل على علاقة إسنادية تساعد في تكوين جملة ذات معنى.

وفي رحاب الإسناد كانت دراستي، فوسم بحثي بـ**"أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية عند العرب"**، وكانت الدراسة مدفوعة بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، وما حملني على معالجة هذا الموضوع هو الأهمية التي يزخر بها الإسناد والكشف عن العناصر التي ساهمت في بناء الكلمة وكذلك التركيب الجملي النحوي الذي يمسه التغيير والتحويل عند دخول العوامل عليه.

وفي خضَّم هذا الموضوع تطرّقنا إلى حل الإشكالية التالية:" كيف ساهم الإسناد في تأسيس القاعدة النحوية عند العرب؟"

وتحت هذه الإشكالية حاولت الإجابة على الكثير من التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع من بينها:

-ما هي القاعدة النحوية؟ وما هي الضوابط التي ساهمت في تشكيلها؟

-ما هو الإسناد؟ هل للإسناد أثر في تشكيل الجملة؟

-ما مدى أهمية الإسناد إذا كان في الجملة خلل؟

السبب الذي دفعني إلى هذا الموضوع كونه يدرس مسألة نحوية لغوية، وأيضا وساعة البحث فيه وما يختص به من التراكيب الجملية العربية وخاصة الإسنادية.

ولاستفاء هذا الموضوع توزّع البحث على مقدمة، وتمهيد،فصلين، خاتمة، قائمة المصادر والمراجع ثم فهرس المحتويات.

كان الفصل الأول موسوما بـ" مفاهيم ومصطلحات"، حيث قسمته إلى مبحثين، تطرقت في المبحث الأول إلى:" مفهوم النحو، مفهوم القاعدة النحوية، وضوابطها"، أما المبحث الثاني عالجت فيه:" مفهوم الإسناد، وأركانه، وأخيرا مفهوم الجملة".

وقد عنونت الفصل الثاني بـ"أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية"، تفرّع عنه مبحثين، فالأول كان "علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الاسمية"، فتناولت فيه" مفهوم الجملة الاسمية، وأيضا الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية، وأيضا تأثير الإسناد في ضبط التركيب والحركات"، والآخر بعنوان" علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الفعلية" عالجت فيه" مفهوم الجملة الفعلية، والإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية، وأيضا تأثير الإسناد في ضبط التركب والحركات".

وأعقبت هذين الفصلين بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

لإتمام هذا البحث اتبعت المنهج الوصفي الممزوج بالتحليل، كونه مناسب لدراسة هذا البحث.

على غرار أي بحث واجهتني صعوبات منها:

- تعدد مصطلحات المفهوم الواحد وتداخلها.
- كثرة المراجع الحاملة للمعلومة الواحدة مما يصعب عليّ الانتقال.

من أهم المصادر التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث:

- كتاب الكتاب لسيبويه.
- كتاب حاشية الصبان لأشموني.
- كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لسيوطي.

- كتب مغني اللبيب لابن هشام.
- كتاب شرح المفصل الزمخشري لابن يعيش.

وفي الأخير أشكر الله سبحانه وتعالى وما توفيقي إلا به، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني خاصة الدكتورة نكاع سعاد التي تحملت عناء الإشراف على هذا البحث ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها.

الفصل الأول:

مفاهيم ومصطلحات

المبحث الأول

مدخل إلى علم النحو

1-مفهوم النحو
2-مفهوم القاعدة النحوية.
3-ضوابط القاعدة النحوية

المبحث الأول: مدخل إلى علم النحو

عُرف النحو على أنّه فرع من فروع اللغة العربية، هو وسيلة أساسية لفهم اللغة، إذ يعمل على دراسة قواعد تركيب الجمل وضبط أواخر الحركات الإعرابية من حيث البناء والإعراب ، ويكشف العلاقات التي تربط بين الكلمات والجمل لتشكيل معنى واضح ومفهوم. ومن بين علومه الإسناد الذي يعد الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الجملة، ولا يقف على حدود والتراكيب البسيطة، هو ربط كلمة مع كلمة أخرى ليكتمل المعنى من خلال إظهار الوظائف النحوية ومنح الجملة انسجام حتى يتضح المعنى المقصود.

1-مفهوم النحو:

أ/ لغة:

جاء في لسان العرب **لابن منظور**: "إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاهُ ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، ونحو العربية منه"[1]، أما في لسان العرب فهو القصد والطريق، ويأتي النحو إما اسم وإما ظرف.

وفي **مقاييس اللغة** هي: "النون والحاء والوا كلمة تدل على القصد، ونحوتُ نحوه. لذلك سميّ نحو الكلام، لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به"[2]، أما في المقاييس القصد هو الكلام، أي كل ما خرج من أفواه العرب فهو نحو.

أما في **قاموس المحيط** من مادة (ن ح و) وهو:" النحو: الطريق، والجهة، ج: أنحاء ونحوٌ والقصد، يكون ظرفا واسما، ومنه: نحو العربية، وجمعه: نُحُوٌّ: كعتل، ونحيَّة، كدلو ودلية، نحاة: ينحوه، وينحاه: قصده، كانتحاه "[3].

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق،ج1، ط1، 1399ه-1979م، ص403.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، مج14، دس، ص213.

[3] الفيروز الأبادي، معجم القاموس المحيط، ترتيب: خليل مـمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1430ه-2009م، ص1253.

من خلال هذه التعريفات فالنحو في مفهومه اللغوي هو القصد والطريق والجهة، أي الكلام وهو ما يتحدث به العرب.

ب/ اصطلاحا:

تعددت تعاريف النحو عند النحاة من بينها تعريف **السكاكي**:" اعلم أن علم النحو هو أن تنحوا معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك"[1]، فالنحو هو ذلك العلم الذي نستنتج منه قواعد اللغة العربية المستخلصة من كلام العرب التي تساهم في بناء التركيب اللغوية.

عرفه **الزجاجي**:" إنّ النحويين لما أروا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها، سموها إعرابا أي بيانا، ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا،لأن الغرض طلب علم واحد"[2]، أطلق النحو عند علماء القدامى الأوائل بمصطلح الإعراب، أما الإعراب فهو النحو السماعي، لأنّه دارس لأواخر الكلمة سواء كانت اسمية وفعلية.

أطلق عليه **مصطفى الغلاييني** بمصطلح "الإعراب" وعرفه" علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها. فيه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرأو جزم، أو لزوم حالة واحدة، بعد انتظامها في الجملة"[3]، اتبع مصطفى الغلاييني نهج سابقه أن النحو هو الإعراب، وهو دراسة الكلمة من حيث حركاتها الإعرابية فتكون مرفوعة أو منصوبة أو مجزومة، أو تكون حركة ثابتة غير متغيرة.

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1435ه-2014م، ص125

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح" مازن مبارك، دار المعارف، بيروت لبنان، ط2، 1973م، ص91.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد جاد دار الإمام البخاري، القاهرة، مصر، ط1، 1428ه-2007م، ص14.

في قول **ابن جني** هو:" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة، والتنبيه، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[1].

نستخلص من تعريف **ابن جني**:

- ✓ مفهوم علم النحو شامل، لا يدرس أواخر الكلمات فقط، بل يدرس بما يعرف بالتركيب والصرف أي بنية الكلمة.
- ✓ النحو أداء وممارسة لغوية عن طريق محاكاة العرب في كلامها، وطريقة بيانها عن مختلف أغراضها.
- ✓ هو وسيلة لاكتساب القدرة اللغوية خاصة في اللغة العربية.

يهتم بدراسة اللغة وعلاقتها بالمعاني المقصودة إذ نجد في تعريف **المستوفى**: " صناعة علمية، ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[2]، علم النحو علم دقيق الذي استخرج من أقوال العرب من دراسة اللغة وصِلتها بالمعاني، أي هذه الدراسة ليست فقط مجرد وصف الكلمات معنى بل هي نظام يسيّر ويحدد العلاقة بين شكل الكلمة ومعناها، وبهذا نستطيع فهم نظام وربط بين النطق والمعنى.

من تعريفات القدماء نستنتج أن علم النحو انقسم على رأيين:

الأول: ذهب إليه الزجاجي والغلاييني، فالنحو عندهم يقتصر على الإعراب وهو دراسة أواخر الكلمات والشكل التي تسببها العوامل في معمولاتها.

الثاني: رجحه ابن جني وأتباعه، فاعتبروه دراسة شاملة للغة العربية إذ يجمع بين المعرفة والنظرية وكيفية ممارسة اللغة من خلال الأنماط وأساليب الكلام.

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1952م، ص33

[2] كمال الدين علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفى في النحو ، تح: محمد البدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ج1، 1987م، ص11.

ومن النحاة المعاصرين نجد بدر الدين بن تريدي وصفه بـ:" علم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء وما يتبع ذلك"[1]، فتعريف المحدثين لم يزد شيئا عن تعريفات القدامى، أي هو دراسة أواخر الكلمات من أجل ضبط الحركات لتشكيل بنى تركيبية صحيح.

بعبارة أخرى:" هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. أو هو علم يبحث عن أواخر الكلم إعرابا وبناءا. أو هو العلم الذي يختص بقواعد اللغة التركيبية"[2]، أي هو دراسة ما تلفظ به العرب، وهو علم يهتم بالإعراب و البناء، وينفرد بقواعد اللغة التركيبة.

2-مفهوم القاعدة النحوية:

شهد النحو العربي قواعد وضوابط للغة العربية، إلا أنّ تسمياتها ومدلولاتها تختلف من نحوي إلى آخر، فقد أطلق عليها **سيبويه** مصطلح "الأصل" واستعمله في باب النكرة والمعرفة إذ قال:" لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام. قد قالوا هلاك وهالكون فجاءوا به على قياس هذا البناء والأصل"[3]، أي أن مصطلح الأصل-القياس- مراده القاعدة عنده.

ثم تطرق **ابن سراج** إلى تسمية كتابه النحوي بـ "الأصول في النحو"، ويقصد بالأصول القواعد في علم النحو، وقد استعمل مصطلح الأصل في عدة مواضع في كتابه من بينها"وأصل الكلام موضوع للفائدة"[4].

غير أن مصطلح القاعدة ظهر متأخر لدى النحاة المتأخرين، فهي بمعنى الأحكام و الطرائق التي استعملها العرب في طريقة كلامها، أي ضبط قواعده اللغوية لممارسة نشاطهم اللغوي ونظامهم اللساني.

---

[1]بدر الدين بن تريدي، قاموس التربية الحديث، منشورات جامعية، الجزائر، 2010م، ص355.

[2]محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1426ه-2005م، ص114.

[3]سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1408□3ه-1988م، 328-648.

[4]ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج2، ص66.

واستعمل **ابن هشام** مصطلح القاعدة في كتابه "المغني اللبيب عن كتب الأعاريب" إذ صرّح في مقدمة كتابه أنّه ألف كتاب أسماه الإعراب عن قواعد الإعراب وسماه بالقواعد الكبرى"[1]. كما أشار في كتابه هذا عن قواعد الإعراب قال" فهذه الفوائد جليلة في قواعد الإعراب، وعلق عليها خالد الأزهري بأنّ هذه القواعد جمع قاعدة، أي هي "قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها"[2].

الكلية هنا مرادها القاعدة، فالكلية يقصد بها قضايا في أبواب النحوية.

ومن النحويين المعاصرين من عرّف القاعدة النحوية هي"ما قرره النحاة من أحكام وضوابط في أبواب النحو المختلفة، في المرفوعات المنصوبات والمجرورات والتوابع"[3]

إذن هي ما يتعلق بالحركات الإعرابية و التوابع التي تحكم مواضيع النحوية من حيث الإعراب وضبط بنية الجملة.

3-ضوابط القاعدة النحوية:

شاع مصطلح القاعدة على مرّ العصور ولكن بمصطلحات مختلفة إلا أنّ غايتهم وهدفهم في معناها كان واحدا وهو ضبط قواعد اللغة العربية من حيث البناء والإعراب، والحذف، التقديم والتأخير.

أ-الإعراب:

تعددت وتنوعت تعريفات الإعراب من نحوي إلى آخر، وتباينت أفكارهم وأقوالهم على حسب كل وجهت نظرهم إلا أنّهم لم يخرجوا إلى معاني غير متشابهة، جاء في كتاب **شرح الجمل** هو" تغيير في آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[4].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج1، ط1، 1384ه-1964م، ص5.

[2] خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، تح: علاء الدين عطية، ط1، دس، ص21.

[3] محمد خالد الرّهاوي، ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وأدابها، دمشق، سوريا، دس، ص1.

[4] الزجاجي، شرح الجمل الزجاجي، تح: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه-1998م، ص31.

أي أنّ المعرب هو تغيير الحركة الإعرابية وذلك بدخول عوامل المختلة عليه تكون ما لفظية أو مقدّرة.

الإعراب "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعها أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: زيد يقوم، وإنّ زيدا لن يقوم، وجر في اسم نحو لزيد، وجزم في فعل، نحو لم يقم، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، ضمة للرفع، الفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلامات الفروع عن هذه العلامات هي: الأسماء الستة المثنى، جمع مذكر سالم ملحق جمع مذكر سالم، نونا المثنى ومع المذكر السالم، الجمع بألف وتاء مزيدتين، والملحق به، الممنوع من الصرف، الأفعال الخمسة، الفعل المضارع المعتل الآخر"[1].

علامات إعرب الأصلية هي الرفع والنصب والجر والجزم، وعلامات الفرعية هي أسماء الستة، جمع المذكر السالم وما يلحق، والممنوع من الصرف والأفعال الخمسة لفعل المضارع.

كما أنه: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف. والثاني: أنَّه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعم والكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرفوه بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب، لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا؛ لأنّ العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك"[2].

وفي الأخير نستنتج أنّ الإعراب هو تغيّر العلامة في آخر الكلم على حسب تغيّر العامل الدخيل عليه، يكون مجرور أو مرفوع أو منصوب. كما يمكن للإعراب أن يكون ظاهر أو مقدر.

ب-البناء:

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه-1997م، ص46.

[2] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1419□1ه-1998م، ص41.

عُرِفَ البناء أنّه عكس الإعراب، إذ يعتبر ثبات الحركة الإعرابية آخر الكلمة، سواء كانت سكون أو حركة معينة، بغض النظر عن موقعها في الجملة أو في وظيفتها الإعرابية، وعرف أنّه"ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركّب. المبني كما مرّ في حد المعرب، ضربان: إما مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب، كالأسماء المعدّدة، كواحد اثنان: و: ألف، با، تا و: زيد، عمرو. بكر. إمّا مبني لوجود المانع مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر وهي التي سماها مبني الأصل، أو كونه اسم فعل، كما يجيء"[1].

فالبناء هو ثبات الحركة الإعرابية، بحيث لا تتغير، الأصل فيه السكون لكن في حالات تكون لديه حركة معينة.

إذ هو: "ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو أتباعا، أو نقلا، أو تخلصا من سكونين، فعلى هذا فهو لفظي. وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا هو معنوي، والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة.[2]

لا يشبه البناء الإعراب، وفي هذه الحالة فالبناء يكون لفظيا، ، أما إذا كان حركته ثابتة إما ساكنة أ متحركة على حسب موضعه في الجملة ويكون خالي من العومل و العلل فيكون هنا معنوي.

للبناء عدة أنواع:[3]

- أحدها: السكون، وهو الأصل، ويسمى أيضا الوقف نحو (هلْ، قمْ، كمْ).
- ثانيها: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون نحو (سوفَ، قامَ، أينَ).
- أما بالنسبة للكسر والضم لم يدخلا في البناء، لثقلهما وثقل الفعل.

وعرفه **عبده الراجحي**:" لزوم الكلم حال واحدة، أي أنّ آخر الكلمة يلزم علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل، على عكس ما عرفا في الإعراب"[1].

---

[1]الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ط2، 1428ه-2007م، ص3

[2]الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص41.

[3]ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص46.

هذه الكلمات هي الحروف وبعض الأفعال، وبناء لا يكون في الحروف والأفعال فقط، هناك بعض المواضع التي يكون فيها الاسم مبنيا.

ج-الحذف:

ظاهرة الحذف من الظواهر الشيقة لدى النحاة العربية، وقد تكلموا عليها في أبواب عدّة، من بينهم سيبويه الذي خصّص لها بابا أسماه هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض إذ قال" اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا.فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ولا أدروا أشباه ذلك وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَعَ استغنوا عنها بتَرَكَ وأشباه ذلك كثيرة والعوض قولهم زَنَادَقَةٌ و زَناديق وفَرازنةٌ وفرازين حذفوا الياء وعوّضوا الهاء"[2].

فالحذف هنا ليس أصلي و إنما فرع في الكلام، إذ يمكن الاستغناء عنه و تعويض المحذوف بترك قرينة تدل على المحذوف إذ قدّم أمثلة توضيحية على ذلك.

تطرق **ابن جني** إلى الحذف وتحدّث عنه على أنّ العرب "قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس لشيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3].

فالحذف في النحو العربي حسب ابن جني يَمُس المفرد والحرف والحركة.

أما في كتاب الكليات فقد فرق **الكفوي** بين الحذف والإضمار وقال أنّه "الحذف ما ترك في اللفظ والنية كقولك"أعطيت زيدا"، أما الإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير كقوله تعالى{واسأل القرية}"[4]، بمعنى أنّ الحذف هو إسقاط جزء من الكلام

---

[1] عبد الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، دط، 1992م، ص33.

[2] سيبويه، كتاب، شرح: أبي سعد السيرافي، مطبعة الكبرى الأميريه، بولاق، مصر، ط1،ج1، 1316ه، ص8.

[3] ابن جني، الخصائص، ص360.

[4] أبي البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1419ه،-1998م، ص384.

سواء كان الحذف فيه لفظي أو حذف نحوي في النية، أما الإضمار فهو حذف كلمة أو أكثر مع تجنب ذكره لفظا وفهمه عند السياق ويُعْنى بالنية والتقدير.

بيّن الكفوي ماهية الحذف في الجملة وهو" ومن فوائده التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن كل مذهب فرجع قاصرا عن إدراكه فيفيد ذلك تعظيم شأنه ويزيد في النفس مكانة وزيادة لذة استنباط الذهن المحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كن الالتذاذ به أشد، وزيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك"[1].

فالحذف يعطي للجملة مقام وأهمية في الجملة فكلما حذف ركن في الجملة يشغل الذهن المحذوف.

د-التقديم والتأخير:

يشكل التقديم والتأخير الخروج عن المألوف من حيث التركيب للجملة، إذ يعطي تركيبا جديدا، وأشار إليه **سيبويه** في كتابه الكتاب إذ قال" فإن قدمت المفعول و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولت ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى"[2].

فالتقديم والتأخير هو أسلوب يستعمله المتكلم، فإنّه يقدّم ما وجب تأخيره، كما يؤخر ما حقه التقديم، ويكون ذلك في اللفظ فقط مع محافظة على المعنى نفسه،إذا وضع مثال توضيحي عن تقديم المفعول به عن الفاعل وأعطى له أهمية عن الفاعل.

أما **السكاكي** فقد قال فيه" هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص384

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ص36.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم رزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص161.

فالتقديم والتأخير يكون من أجل الإفادة، عن طريق نقل كلمة مكان كلمة أخرى، أي تغيير موقعها في الجملة ذاتها.

ومن خلال هذا نستنتج أنّ ضوابط القاعدة النحوية تساهم في بناء جملة تامة تساعد المتكلم في فهمها وإعطاءها دلالة ذات معنى.

المبحث الثاني

1-مفهوم الإسناد.
2-أركان الإسناد.
3-مفهوم الجملة.

المبحث الثاني: الإسناد والجملة

1-مفهوم الإسناد:

أ/لغة:

جاء في مقاييس اللغة **لابن فارس**: "السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، وفي الحديث أن يسند إلى قائله وهو ذلك القياس"[1].

وفي تعريف آخر: "مصدر أسند الشيء إلى الشيء: أي اتكأ عليه"[2].

ورد في لسان العرب **لابن منظور** في مادة (س ن د) إذ يقول:" وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، وقد تمتد إلى الشيء يسند سنودا وما يسند إليه يسمى مسندا ومسندا"[3].

أما في **قاموس المحيط** جاء أيضا في مادة (س ن د) صرّح بأنّه :" ما قبلك من الجبل وعلا على السّفح والجمع إسنادا، وسند تسنيدا لبسه، وسند إليه سنودا، وتساندا: واستند كسند وأسندته أنا ما فيهما وسند للخميس قارب لها والمسند من الحديث: ما أسند إلى قائله"[4].

من خلال هذه التعاريف نرى الإسناد بمفهومه اللغوي هو الاقتراب و ضم الشيئين إلى بعضهما البعض.

---

[1]ابن فارس، مقاييس اللغة، ص10.

[2]عزيز فوال يابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413ه-1992م، ص165.

[3]ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، لبنان، دط، دس، ج3، ص105.

[4]الفيروز الأبادي، قاموي المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 2005م، ص290.

ب/اصطلاحا:

الإسناد في عرف النحاة عبارة عن: "ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، بمعنى آخر نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها"[1].

فالضمّ يكون بقيام علاقة منطقيّة تربط بين الكلمتين تحصل من خلالهما الفائدة لدى المخاطب

عرف **أبو البقاء** الإسناد في كتابه الكليات: "هو ضم الكلمات حقيقية أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها بحيث يفيد السامع فائدة تامة، قد قسمه على قسمان منه عام وخاص؛ فالعام هو نسبة إحدى الكلمتين إلى أخرى، والخاص هو نسبة إحدى الكلمتين يحسن السكوت عليها"[2].

وأضاف **علي الجرجاني** أنّ الإسناد ينقسم إلى قسمين عام وخاص، فالعام هو الربط بين الكلمتين، أما الخاص هو أيضا ضم الكلمين إلى بعضهما ولكن السكوت بعدها يجعلها أكثر وقعا في النفس، لأنّه غالبا ما يكونا التعبير فيه مجازيا أو يحمل دلالات مختلفة وعميقة تتطلب وقت لفهمها خاص بعلم البلاغة.

لم يختلف تعريف **التنهاوي** عن تعريف معجم الكليات، إذ تعددت تعاريف الإسناد عنده فنأخذ ما اختص به أهل العربية على حدّ تعبيره يطلق على معنيين أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها وتعلقها بها، فالمنسوب يسمى مسندا والمنسوب إليه يسمى مسندا إليه، والإسناد بهذا المعنى إما أصلي ويسمى التام و هو أن يكون اللفظ موضوعا و يكون هو مفهوما منه بالذات لا بالعرض، وغير أصلي ويسمى غير التام بخلافه؛ فهو لا يسمى إسنادا لأنّه المصدر إلى فاعله و لذا لا يكون المصدر مع فاعله كلاما ولا جملة كما يجي في لفظ الكلام و منه اسم الفاعل و اسم المفعول. وينقسم الأصلي إلى نوعين:

---

[1] علي الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، 816ه-1413م، ص22

[2] أبو البقاء الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، ص100

أحدهما ما هو مقصود لذاته بأن يلتفت إلى النسبة قصدا بأن يلاحظ المسند والمسند إليه مفصلا مثل (زيد قائم، أقائم الزيدان)،

وثانيهما ما هو غير مقصود لذاته بأن لا يلتفت إلى النسبة قصدا، بل إلى مجموع المسند والمسند إليه من حيث هو مجموع كإسناد الجملة قائمة مقام المفرد والواقعة صلة.[1]

إذن فالإسناد هو عنصر أساسي الذي تقام عليه الجملة العربية، بشرط أن تكون مفيدة يحسن السكوت عليها، وينقسم إلى قسمين: إسناد يخص علم البلاغة ويضم علم المعاني(الخاص)، وإسناد يشمل علم النحو وهو الذي بنيت عليه الجملة النحوية(العام).

وقد خصص **سيبويه** في بداية كتابه باب خاص بالإسناد وأسماه(باب المسند والمسند إليه)إذ قال فيه: "وهما مالا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبنى عليه وهو قولك "عبد الله أخوك"، "وهذا أخوك"، ومثل قولك يذهب زيدا"، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول لابدُّ من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء كقولك "كان عبد الله منطلقا" و"ليت زيدا منطلقا" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[2].

من خلال هذا التعريف فقد ذكر سيبويه أركان الإسناد ودخولها على الجملة و حددها وبيّن نوعها عبر الأمثلة نحو"عبد الله أخوك وهذا أخوك" فإن الجملة قد ابتدأت باسم، وأيضا في مثال "يذهب زيدا "فإنّها ابتدأت بالفعل، وعليه فإنّ كل جملة كانت بدايتها اسم فهي جملة اسمية، وإذا ابتدأت بفعل فهي جملة فعلية.

الإسناد في نظر سيبويه هو ما ابتدأت به ظاهرا كان أم تقديرا، ويكون في الجملة الاسمية وركناها المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)، والجملة الفعلية وركناها الفعل(المسند) والفاعل (المسند إليه) إذ تجمع كل من المسند والمسند إليه علاقة إسنادية أي بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

---

[1]ينظر: محمد علي التنهاوي، كشاف الاصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ج1، د.ط، د.ت، ص199-198.

[2]سيبويه، الكتاب، شرح: أبي سعد السيرافي، ص7.

لم يخالف **عزيز فوال يابتي** في كتابه المفصل رأي سيبويه وقام بتوضيح تعريف الإسناد مع ذكر أركانه قال: "هو العلاقة بين المسند والمسند إليه في الجملة بحيث يقع على أحدهما معنى الآخر أو بنفي عنه مثل "البدر منير" و"ليطلع البدر" وللإسناد ركنان هما المسند والمسند إليه ويشكلان مركب إسنادي"[1].

فالإسناد هو الأساس في بناء الجملة، أي أن تكون هناك علاقة بين المسند والمسند إليه وهو ما يسمى بالمركب ألإسنادي(الجملة)

ومن النحاة المعاصرين الذين عرفوا الإسناد نجد **تمام حسان** حيث اصطلح عليه بالقرائن المعنوية إذ تفيد في تحديد المعنى النحوي فعلاقة الإسناد مثلا هي "العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائبه، ويصل المعرب إلى قراره أنّ كل ذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين."[2]

نستنتج أن مصطلح الإسناد شائع منذ القدم في شتى مجالات العربية –البلاغة والنحو خاصة- فالإسناد النحوي به تأسست الجملة العربية من حيث ضم التركيب اللغوي إلى آخر على وجه الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها، يدخل على الجملة على حسب ما ابتدأت به سواء كان اسم أو فعل.

2-أركان الإسناد:

يذهب **"سيبويه"** إلى أنّ بنية الكلام الصغرى هي تركيب المسند والمسند إليه، وهي عنده "لا يجد المتكلم منه بدا" ومعنى ذلك أن الجمل في مستوى التحقق الفعلي للكلام لا تقوم إلا على التركيب من كلمتين وهما المسند والمسند إليه.[3]

---

[1]عزيز فوال يابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ص165.

[2]تمام حسان، اللغة العربية معنها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط1994، دس، ص191

[3]ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ص23

وجاء فيه أيضا:" فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسند إليه. وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما إذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند إليه ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند، وأما نحو "يا زيد" فلسد[يا] مسد دعوت الإنشائي، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه"[1]

فالإسناد لا يكون إلا بين الاسمين أو الفعل والاسم، ولا يكون بين الاسم والحرف إلا المسند إليه لأن المسند لا يأتي جملة ولا شبهها.

فأركان الإسناد هما:[2]

المسند: هو الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه.

المسند إليه: هو المتحدث عنه أو المبني عليه

المسند+المسند إليه=المركب إسنادي

المركب ألإسنادي: ويسمى "الجملة أيضا، ما تألف من مسند ومسند إليه"[3].

كل من المسند والمسند إليه هو مركب إسنادي انطلاقاً من أنّ التركيب ألإسنادي الذي تبنى عليه الجملة أو المركب الإسناد ليس مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى.

---

[1]افاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، دب، ط2، 1427ه-2007م، ص15.

[2]حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، الأردن، ط1، 2009م، ص38.

[3]الشيخ مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ط30، 1414ه، 1994م، ص13.

حكم المسند إليه والمسند: المسند إليه أن يكون مرفوعا دائما، حيثما وقع، إلا إذا وقع بعد إنّ وأخواتها فحكمه حينئذ النصب، أما المسند حكمه أن يكون مرفوعا أيضا، إلا إذا وقع بعد كان وأخواتها يكون منصوب، وإذا لحقته واو الجماعة فيبنى على الضم، أو ضمير متحرك فيبنى على السكون، وإن كان مضارعا فهو مرفوع أبدا، وإن اتصل بنوني التوكيد بني على الفتح، وإن كان أمرا مبني على السكون، سنفصل فيه أكثر في الفصل الثاني.[1]

فالمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية حكمهما الرفع، أما إذا دخلت عليه كان وأخواتها فإنّ الأول ينصب والثاني يبقى عل حاله، وإذا دخلت إنّ وأخواتها عليهما فالمسند يبقى كما هو وينصب المسند إليه.

أما في الجملة الفعلية فالفاعل كمفرد (المسند) يكون مرفوعا دائما، وفي بعض المواضع يأتي ضمير يتصل بالفعل كواو الجماعة فيبنى على الرفع ، والفعل (المسند إليه) يتغير على حسب أزمنته وموقعه في الجملة، ففي الماضي يبنى على السكون إذا التحق به ضمير، أما إذا كان مضارعا هو مرفوع، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، أما في الأمر يبنى على السكون.

3-مفهوم الجملة:

أ/لغة:

جاء في لسان العرب **لابن منظور**:" والجملة: واحدة الجمل. والجملة:جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جَمَعَهُ عن تفرقة؛ وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يقال: أجملت له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى:{ لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة}؛ وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة"[2]، فالجملة لغويا هي الجمع.

يقول **ابن فارس**:" الجيم والميم واللام، أصلان أحدهما تجمع وعِظَمُ الخلق، وآخر حسن، فالأول قولك أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء، وأجملته، حصّلته قال تعالى ﴿

[1]ينظر: المرجع نفسه، ص27-28.

[2]ابن منظور، لسان العرب، تح: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف،، القاهرة، مصر، ط1، دس، ص686.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثْبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ الفرقان/ 32 ويجوز أن يكون الجمل، من هذا لعظم خلقه، والجمل حبل غليظ، وهو من هذا أيضا ويقال أجمل القوم كثرت جمالهم، الجمالي الرجل العظيم الخلق"[1].

أما في **الصحاح** جاء في مادة (ج م ل) فهي:" والجملة واحدة (أجمل) الحساب رده إلى الجملة وتقول: أجمل الشيء، أي جمعه بعد التفرق، والضم إلى بعض بعد الشتات، ومنه أجمل الكلام، وأجمل في الكلام والمجمل من الحساب أو الكلام م لم يبين ولم يفصل"[2].

من هذه المفاهيم نستنتج أنّ الجملة في معناها العام هي الجمع والضم الشيء إلى الشيء، أو كلمة إلى كلمة.

ب/اصطلاحا:

ظهرت اتجاهات عدة في مفهوم الجملة في التراث النحوي من بينها نذكر اتجاهين وهما:

- ✓ **الاتجاه الأول**: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجملة هي الكلام، أي أنّهما مترادفان، ومن بين هؤلاء نجد الفراء والزمخشري والزجاجي، السيوطي:

اعتبرت الجملة والكلام مترادفان إذ قيل" والمترادفان: هما اللفظان المختلفان لفظا المتحدان معنى، فكل كلم جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي"[3].

قام **الزجاجي** في تعريف الجملة في باب أسماه حكايات الجمل إذ قال" اعلم أنّ الجمل لا تغيّرها العوامل، وهي كل كلام عمل بعضه في بعض، وهي تحكي على ألفاظها، كقولك

---

[1] ابن فارس، مقاييس، ص481.

[2] الرازي، مختار الصحاح، دار كتابي العربي، بيروت، لبنان، ط1، ص111.

[3] عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولى رمضان أحمد الميري، مكتبة الوهبة القاهرة، مصر، ط2، 1414ه، 1993م، ص61

(قرأت الحمد لله رب العالمين)، وكذلك ما أشبهه من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل"[1]، فالزجاجي يرى أنّ الجملة هي الكلام

جاء في **شرح الزمخشري**:" الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك "زيد أخوك أو في الفعل نحو ضرب زيد، ويسمى الجملة"[2]

لا يفرق الزمخشري بين الجملة والكلام، فكلا اللفظين أسند أحدها إلى الآخر، إذ وجب فيهما إفادة المعنى واستقلاليته، سواء كان جملة اسمية أو جملة فعلية.

وفي كتاب **الهمع**:"الجملة قيل: ترادف الكلام، والأصح أعم لعدم شرط الإفادة، فإني صدرت باسم فاسمية، أو فعل فعلية، أو ظرف، أو مجرور فظرفية، وإن تقدمها حرف"[3].

أضاف عن الزمخشري أن الجملة مرادفة للكلام وبيّن أنواعها، إما اسمية، أو فعلية، أو ظرفية.

وفي تعريف آخر في اعتبار الجملة هي الكلام ما ذكره **مصطفى الغلاييني**" الكلام وهو الجملة المفيدة معنى تاما مكتفيا بنفسه: مثل: [رأس الحكمة مخافة الله، فاز المتقون، من صدق نجا]، فإن لم تفد الجملة معنى تاما مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما، مثل: [إن تجتهد في عملك] فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور فقلت:[إن تجتهد في عملك تنجح] صار كلاما"[4].

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الجملة هي الكلام، إذ وجب في الجملة أن تكون مفيدة يحسن السكوت عليها، وإذا كانت غير تامة بمعنى ناقصة فهي ليست كلاما.

---

[1]الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 1404ه، 1984، ص339.

[2]الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، دس، ص6.

[3]السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ط1، 1418ه-1998م، ص49.

[4]مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، ص14.

ومن المحدثين نذكر عباس حسن الذي قال أن الجملة هي الكلام وهو" ما يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد ومستقل، فلا في الكلام من أمرين معا هما التركيب والإفادة المستقلة"[1]

لقد جعل عباس حسن الجملة والكلام مصطلحا واحد ولم يختلف على القدامى وسار نحو خطاهم، أن لهما حالتان وهما التركيب يقصد به المسند والمسند إليه وأيضا المعنى.

نستنتج من خلال هذه التعاريف على أن الجملة والكلام مترادفان فقد اشترطوا في هذا الترادف أن يكون هناك فائدة التي يحسن السكوت عليها كما وجب أن يكون المعنى تام.

- ✓ **الاتجاه الثاني**: ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى التفريق بين الجملة والكلام وقال أنّهما ليسا مترادفين بينهم ابن هشام

جاء في **المغني اللبيب**:" الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقائم زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم زيدان وما كان زيد قائم وظننته قائما، أما الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى السكوت عليه."[2].

يظهر لنا حسب **ابن هاشم** أنّ الجملة والكلام غير مترادفان فالجملة أعم من الكلام، فالجملة عبارة عن كلمتين مكونة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، أي أنّها تحتوي على عنصر إسنادي (المسند والمسند إليه)، وتكون إما مفيدة وإما لا.

قام ابن هشام بالرد على الذين قالوا بأن الجملة والكلام مترادفين قال" وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى الجملة، والصواب أنّها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[3]

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، دط، دس، ص15.

[2] ابن هشام، المغني اللبيب في كتاب الأعاريب، ص419.

[3] المرجع نفسه، ص419.

كان ابن هشام يقصد على الزمخشري فهو صاحب كتاب المفصل، فرفض ابن هشام الترادف الذي تبناه الزمخشري، أعطى للجملة الحق بأن تكون أعم من الكلام، إذ اعتبر بينهما عام وخاص، كما يرى الجملة يمكن أن تتوفر فيها فائدة ويمكن لا تتوفر.

فرق **الاستراباذي** بين الجملة والكلام" الفرق بينهما أنّ الجملة تتضمن الإسناد الأصلي(سواء) وكانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبه، والظرف مع ما أسندت إليه، أما الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته. وإنما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار أنّه أعم، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري، و الطلبي، والإنشائي"[1].

الفرق بينهما هو عن الطريق الإسناد، فالكلام إسناد تام مفيد لأنّه مقصود من المتكلم، عكس الجملة التي يكون الإسناد فيها ناقص لأنّها ممكن أن يتوف وممكن لا، والجملة أشمل من الكلام.

وأضاف **صالح فاضل** أن النحاة قسموا الجمل إلى قسمين "الجمل المقصودة لذاتها، والجمل المقصودة لغيرها. فالجمل المقصودة لذاتها: هي الجمل المستقلة نحو حضر محمد وليتك معنا، وأما المقصودة لغيرها فهي الجمل غير المستقلة وذلك كالجمل الواقعة خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة أو نحو ذلك، وذلك نحو "أقبل أخوك وهو مسرع" فالجملة "هو مسرع" ليست مستقلة، بل هي قيد للجملة قبلها"[2].

يقصد هنا أنّ هناك جمل تحمل معنى مستقل إذ يمكن فهمها لحدها دون الحاجة إلى جمل أخرى، والنوع الثاني من الجمل هو أنّها تحتاج إلى جمل أخرى لاكتمال معناها على سبيل مثال جملة الشرط تحتاج إلى جملة أخرى وهي جملة جواب الشرط وهكذا إذن الفرق بينهما فالمستقلة تكتفي بنفسها ولها معنى تام، أما غير المستقلة فتحتاج لسياق آخر لفهمها.

---

[1] الرضى الاستراباذي، شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417ه-1996م، ص18

[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 1427ه-2007م، ص12.

ج/ مفهوم العام للجملة:

يعد **المبرد** هو أول من استعمل مصطلح الجملة، وتبيّن ذلك عندما تحدث عن الفاعل حيث قال:" هذا باب الفاعل وهو رفع، وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر، إذا قام زيد فهو بمنزلة القائم زيد"[1].

فالجملة عنده وجب أن تكون مفيدة في المعنى وتقدم فائدة للمخاطب وهي مكونة من فعل وفاعل، إذ جعلهما نظيرين للمبتدأ والخبر.

وعرف **الروماني** الجملة على أنّها" المبنية من موضوع محمول للفائدة"[2]

ومن المحثين من نجده عرف الجملة أحمد عمايرة:" الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيد جملة، وزيد مجتهد جملة، صه جملة، أف جملة، أخاك أخاك جملة، إن تدرس تنجح جملة، إن تحضر فأنا مكرمك جملة، والله إن محمد لرسول جملة، ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى"[3].

على حسب نظره فالجملة ليس لها محدودية، بشرط أن تكون تامة ومفيدة حتى لا يتغير المعنى ويختل.

والتعريف الذي يُرى أنّه مناسب في تعريف الجملة في الفهم اللغوي النحوي الحديث وهو" أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي"[4]، وبهذا تكون الجملة في شكل نحوي يتعرض للقواعد اللغوية.

---

[1] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، الإسلامي، القاهرة، مصر، ج1، 1994م، ص146.

[2] فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطور وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408ه-1987م، ص20.

[3] خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م، ص77-78.

[4] محمد إبراهيم عبادة الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأ المعارف، الإسكندرية، مصر، دط،دس، ص41.

نستنتج ما ورد من هذه المفاهيم أنّ الجملة هي وحدة لغوية، مكونة من مجموعة من الكلمات المترابطة والمتسلسلة، وتكون مستقلة، كما يمكن للجملة أن تكون مفيدة يحسن السكوت عليها و يمكن لا.

الفصل الثاني:
أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية

المبحث الأول:

علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الاسمية:

1-مفهوم الجملة الإسمية
2-الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية.
3-تأثير الإسناد في ضبط التركيب والحركات.

المبحث الأول:علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الاسمية

شهدت الجملة على أنّها مجموعة من الكلمات المترابطة والمتسلسلة، فهي وحدة تركيبية تحمل معنى تام، إذ تربطها علاقة نحوية تعرف بالإسناد، وتنوعت الجملة على حسب صياغتها إلى نوعين أساسيين هما: جملة اسمية وجملة فعلية، ولكل من هذين النوعين خصائص ووظائف، إلا أنّ الرابط المشترك بينهما هو الإسناد، يعد الرابط النحوي الذي يصل بين طرفي الجملة ليكوّن بنية لغوية ذات دلالة واضحة.

1-مفهوم الجملة الإسمية:

عرف **ابن هشام** الجملة الاسمية في كتابه مغني اللبيب"التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات عقيق، وقائم الزيدان و عنده من جوّزه وهو الأخفش و الكوفيون."[1]

فاتبعه **السيوطي** في هذا التعريف و سار على نهجه حول الجملة الاسمية فعرفها:"هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات عقيق، وتنقسم إلى كبرى وصغرى؛ فالكبرى:هي الاسمية التي خبرها جملة نحو"زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم"، أما الصغرى:وهي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين السابقين، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام."[2]

نستنتج من هذين التعريفين أن الجملة الاسمية هي التي تكون في مقدمتها اسم و تنقسم إلى قسمين كبرى هي التي يكون مبتدؤها مفرد و خبرها جملة أما الصغرى هي التي تتكون من مبتدأ وخبر فقط.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص420.

[2] السيوطي، همع الهموامع في شرح جمع الجوامع، تح:أحمد شمس الدين، ص50-51.

أما المحدثون لم يختلفوا عن القدامى و عبروا عنها بالتي يكون في بدايتها اسم وجاءت في تعريف سامي نجيب:"هي التي تبدأ باسم لفظا وتقديرا، "المطر نازلا"و"ظل المطر نازلا."[1]

أما تعريف آخر "هي المكونة من مبتدأ و خبر وصفة للخبر، يكون المبتدأ و الخبر فيها عمدة بينما الصفة هي الفضلة"[2]

إذن الجملة الاسمية ما كان صدرها اسم سواء كانت لفظية أو مقدرة و تتكون من مبتدأ و خبر أو وصف للخبر فهما عمدة و الفضلة هي الصفة.

تتكون الجملة الاسمية من طرفين أساسين هما المسند إليه والمسند، فالمسند إليه فالمحكوم عليه والمتحدث عنه، وأما المسند فهو المحكوم به. لاحظ النحاة أن من أهم سمات الجملة الاسمية صلاحيتها للنسخ. ومن ثم قسموها إلى قسمين: جملة غير منسوخة، وأخرى دخلها النسخ، ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى "بالجملة المطلقة" لأن العملية الإسنادية فيها تؤدي وظيفتها دون قيود عليها، كما يمكن أن يصطلح على الثانية"بالجملة المقيدة" للدلالة على أن ثمة قيدا قد أحدث تأثيرا لفظيا و معنويا في العلاقة الإسنادية، فالنسخ تقييد لبعض العلاقات و الروابط القائمة بين أطرافها."[3]

المتعارف عليه في الجملة الاسمية أنّها تتكون من مبتدأ وخبر وهما عمدتا الجملة وأطلق عليها الجملة المطلقة فالإسناد فيها يعمل عمله بطلاقة ليس كالتي تدخل عليها النواسخ تحدث تأثيرا لفظيا و معنويا على الجملة و الإسناد فيها مقيد و تسمى بالجملة المقيدة.

الجملة الاسمية هي الجملة التي ابتدأت باسم وتعبر عن حالة ثابتة أو وصف دائم للمبتدأ، ويتكون من مبتدأ وخبر.

من خصائصها:

---

[1] اسامي نجيب، عبد الباسط محمود، الموسوعة الميسرة في النحو والصرف، دار الروضة للطباعة النشر، ط1، 1434ه-2013م، ص16.

[2] حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة ف ي مفهومها وتقسيمها النحوية، ص51.

[3] علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1428ه-2007م، ص21.

- تدل على الثبات و الاستمرار.
- يمكن أن تدخل عليها النواسخ ككان وأخواتها، وإنّ وأخواتها فتغيّر المعنى و الزمن.
- يمكن حذف بعض أجزائها إذا كان المعنى مفهوما من السياق.

2-الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية:

أصل الجملة الاسمية أن تكون من مبتدأ وخبر عرفهما **سيبويه** في باب أسماه الابتداء"فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام و المبتدأ و المبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول و المبنى ما بعده عليه فهو المسند والمسند إليه. واعلم إن المبتدأ لابد من أن يكون المبنى عليه شيئا هوهو، أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ به، فأما الذي يبنى عليه شيء هوهو فإنّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو الابتداء و ذلك قولك عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليبنى عليه المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته[1]".

لم يقم السيبويه بوضع تعريف واضح للمبتدأ وخبر بل ذكر أنّ المبتدأ كل اسم تبتدأ به الجملة و و الخبر أطلق عليه مصطلح المبني عليه، وأن المبتدأ لا يتم معناه إلا بوجود الخبر، فيرفع المبتدأ على الابتداء والخبر على المبتدأ.

جاء في كتاب اللمع **لابن جني** في باب المبتدأ " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرّبته من العوامل اللفظية و عرّضته لها و جعلته أولا لثان يكون الثاني خبر عن الأول ومسندا إليه، و هو مرفوع بالابتداء تقول "محمد منطلق" و ما بعده خبر عنهما، أما بالنسبة إلى الخبر فقد ذكره في باب خبر المبتدأ وعرفه "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه، و ذلك على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفردا فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ زيد أخوك و محمد صاحبك"[2].

---

[1]سيبويه، الكتاب، شرح:أبي سعيد السيرافي، ص278.

[2]ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو المغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، دط، 1980م، ص20-21

فموضوع المبتدأ لم يختلف عند النحاة ويأتي مرفوعا، فعامل الرفع فيه معنوي بالابتداء،أما بالنسبة للخبر يأتي بعد المبتدأ هو متم لمعناه ، وعامل الرفع فيه لفظي لأن المبتدأ يرفع الخبر، ويكون على وجهين إما أن يكون خبر مفرد أو خبر جملة وهناك من أضاف للخبر أن يكون شبه جملة؛ فخبر المفرد هو اسم مفرد غير مركب سواء بصيغة المفرد أو المثنى و الجمع، عكس المركب فإن الخبر يكون جملة وهذه الجملة تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ.

وافق **ابن يعيش** ابن جني في تعريف المبتدأ والخبر"هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان و أنّ و حسبت و أخواتها لأنّهما إذا لم يخلو منها تلعبت بهما و غصبتهما القرار على الرفع، و إنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنّه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أنّ الإسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومسند إليه"[1].

يقصد هنا-كما ذكر سابقا -أن المبتدأ كل اسم ابتدأت به كونه خالي من العوامل اللفظية للإخبار عنه؛يقصد بالعوامل اللفظية الأصلية هي الحروف (إنّ و أخواتها) والأفعال(كان وأخواتها) المختصة بهما –مبتدأ وخبر-، لأن شرط المبتدأ أن يكون مرفوعا وإذا دخلا على الجملة قلبت موازينها أما العوامل اللفظية الزائدة فإنّها وجز دخولها على المبتدأ ولا تأثر عليه.

اختلف النحاة في مسألة رفع المبتدأ و الخبر، و انقسموا إلى اتجاهين:

- ✓ **الاتجاه الأول**: يرى البصريون أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو المعنى، ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية و قال الآخرون هو التعري إسناد الخبر إليه، والخبر فإنّه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر[2].

قام ابن مالك بتأييد رأي البصريون في عامل رفع المبتدأ والخبر إذ قال في ألفيته:[1]

[1]أبي البقاء ابن يعيش، شرح المفصل الزمخشري، مج1، دط، دس، ص100.

[2]المرجع نفسه، ص102

وَرَفْعُوا مُبْتَدَأ بالابْتدَا كَذَلكَ رَفْعُ الخَبَر بالمُبْتَدَا

الشرح:"ورفعوا المبتدأ" يقصد العرب من رفعوا المبتدأ؛ فضمير الغائب يعود عليهم، و هم أيضا رفعوا الخبر بالمبتدأ؛ إذ يوضح ابن مالك أنّه لا يوجد عامل لفظي تقدم ورفع المبتدأ، أما الخبر –رفع الخبر بالمبتدأ- فقد سبقه عامل لفظي رفعه وهو المبتدأ.

- ✓ **الاتجاه الثاني**: يري الكوفيون "أن المبتدأ يرفع الخبر و الخبر يرفع المبتدأ فهما يترفعان، لأن المبتدأ لابد له من خبر و الخبر لابد له من مبتدأ"[2].

وفي رأي آخر:" وذهب الكوفيون إلى أنّهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منها طالب، ومحتاج له، وبه صار عمدة"[3].

ووضح ابن مالك في ألفيته وقال:[4]

وقال أَهْلُ الكُوفَة: الجُزْآن قَدْ تَرَافَعَا، وَذَا ضَعيف المُسْتَنَد

الشرح: "جزآن قد ترافعا" بمعنى المبتدأ والخبر يرفعان بعضهما البعض.

بالرغم أن المذهبين متناقضين في مسألة عامل رفع المبتدأ والخبر، فذهب كل منهم إلا إثبات رأيه؛ البصريون عامل رفع المبتدأ عندهم معنوي لأنّه يخلو من العوامل اللفظية والخبر يرفع بالمبتدأ ورفع فيه عامل لفظي، على عكس الكوفيون الذين قالوا أنّهم يترفعان معا أي كل منهما يرفع الآخر.

نستخلص رغم اختلاف العوامل فإن كلا الطرفين يرفعان المبتدأ و الخبر وهما ركنان أساسيان في بناء الجملة الاسمية وعامل الرفع إسنادي وهو الضمة، لأن إذا سقط شرط من شروط الإسناد ستتغير الحركة المقصود به دخول عوامل أخرى.

---

[1]ينظر: محمد ابن صالح العثيمين،شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية ، مج1، ط1، 1434ه، ص387.

[2]أبي البقاء ابن يعيش، شرح المفصل الزمخشري،ص100

[3]السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح:أحمد شمس الدين، ص311.

[4]ينظر: محمد ابن صالح العثيمين،شرح ألفية ابن مالك،ص388.

قام **علي أبو المكارم** بصياغة الجملة الاسمية عند النحاة في إطار يضم أنماطا متنوعة الصياغة و المكونات، مختلفة الروابط والعلاقات على النحو الآتي:[1]

* مبتدأ+خبر مفرد جامد.
* مبتدأ+خبر مفرد مشتق.
* مبتدأ+خبر(جملة) أي تركيب إسنادي.
* خبر مفرد جامد+مبتدأ.
* خبر مفرد مشتق+ مبتدأ.
* خبر(جملة)+ مبتدأ.
* خبر(شبه جملة)+مبتدأ.

نلاحظ أن تركيب الجملة الاسمية يكون على حسب صياغتها، فالإسناد هو أساسها، إذ يعتمد على تقسيم أركانها(المسند إليه والمسند). كما أن يمكن للمبتدأ(المسند إليه) أن يتقدم على الخبر(المسند)، أو الخبر(المسند) أن يتقدم على المبتدأ(المسند إليه)، كما يمكن أن يحذف أحد منهما،و الخبر يمكن أن يكون مفرد أو جملة أو شبه جملة.نذكر هذه الأنماط بالتفصيل:

- يجوز للمبتدأ أن يتقدم على الخبر في ثلاث حالات:[2]

أولا:إذا كان الخبر مفرد جامد وهو "مالا يرفع ضميرا مستترا فيه، ولا ضميرا بارزا، ولا اسما ظاهرا.مثل هذه شجرة، الشجرة هي الخبر. أي الإسناد فيها لا يتغير أو يتحول إذ يقوم بإعطاء معلومات مباشرة عن المبتدأ.

ثانيا: أن يكون الخبر مفرد مشتق بمعنى وصفا أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ،فيرفع ضميرا مستترا وجوبا أو ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا بعده مثل زيد قائم، قائم هي

[1] علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص18.

[2] ينظر،محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة منار الإسلامية، الكويت، طبعة جديدة، 1417ه-1996م، ص269-271.

الخبر لأنّها أتت اسم فاعل. أي يساهم في الإسناد بإيجاز المعنى حيث يختصر وصف المبتدأ بكلمة واحدة تحمل في معانيها دلالة فعلية أو وصفية.

ثالثا: خبر جملة وهو التركيب ألإسنادي؛ حين تقع الجملة خبرا للمبتدأ تكون نائبة عن المفرد وواقعة موقعه، و هي كلام مفيد مستقل، فالجملة إما أن تكون مركبة من مبتدأ و خبر أو فعل و فاعل،أو يجتمعان معا بشرط أن تكون الجملة الواقعة خبرا وجود رابط فيها يربطها بالمبتدأ وله عدة صور-ذكرت في تعريف الخبر-

- يجوز للخبر أن يتقدم عن المبتدأ في الحالة الآتية:[1]

أولا: جواز التقديم، وذلك إذا لم يخش به التباس، و قامت قرينة على التقديم.

مثل: في الدار زيد، فقولك(في الدار) الخبر جاء عل شكل شبه جملة، (زيد) كلمة مفردة وهي مبتدأ ولا يمكن للمبتدأ أن يأتي شبه جملة.

- وجوب تقديم الخبر عن المبتدأ في أربع حالات:[2]

أولا: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مثل (على أبصارهم غشاوة)

ثانيا: إذا كان الخبر اسم استفهام، نحو (كيف حالك)

ثالثا: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، نحو: (في البيت أهله)

رابعا: إذا كان الخبر محصورا في المبتدأ، مثل: (ما خالق إلا الله)

- حذف المبتدأ و الخبر

يقول **ابن جني** في هذا الصدد:" واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارة، ويحذف الخبر تارة أخرى و ذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف، فإذا قال لك قائل: من عندك؟ قلت زيد. أي زيد عندي فحذف عندي وهو الخبر. وإذا قال لك قائل:كيف أنت قلت: صالح.أي أنا

[1] ينظر،عبد الله بن يوسف الجديع، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان، لبنان، ط3، 1468ه-2007م، ص68.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص69.

صالح فحذفت أنا، وهو المبتدأ"[1]،إن حذف المبتدأ والخبر ممكن بشرط أن يكون هناك قرينة تدل عليهما في الكلام المحذوف،فالمبتدأ يستدل عليه من سياق الكلام والخبر إذا كان السياق يدل عليه.

الإسناد إلى المبتدأ يحتاج إلى الخبر أي" الخبر مسند إلى المبتدأ محكوم عليه، ويقتضي ذلك صلاحيته في ذاته وبصيغته لإسناد إليه، وترتبط صلاحية الخبر الذاتية للإسناد بالمعنى الذي ينبغي أن يكون صالحا للإخبار به عن المبتدأ. وأما صلاحية الخبر بصيغته فمردها إلى اللفظ الذي يجب أن يكون موائما للمبتدأ ، ومتسقا معه ومتطابقا وإياه سواء من حيث العدد، أو من حيث النوع"[2].

الإسناد في الجملة الاسمية هي ربط بين المبتدأ والخبر لكي يشكل جملة ذات معنى مكتمل، بشرط أن يكون الخبر صالحا للإسناد؛ أي أنّه يجب أن يكون متوافقا مع المبتدأ من حيث المعنى والتركيب وتتطلب صلاحية الخبر للإسناد شقان هما أن يكون الخبر ذاته مقبولا ومطابقا للمعنى المطلوب من المبتدأ، وأن يكون منسجما مع متطلبات الإسناد من حيث العدد(المثنى و الجمع)، والجنس(المذكر والمؤنث).

فالإسناد في الجملة الاسمية –المبتدأ والخبر-عملية دقيقة تتطلب توافقا معنويا ونحويا بين المبتدأ والخبر لكي تصور الجملة صحيحة و مفهومة.

المقرر في كتب النحو أنّ الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر لكن في حالات يحذف الخبر وينوب عنه فاعل إذ يسد مسد الخبر وهو أن "يقع المبتدأ وصفا بالتحديد(اسم فاعل ،أو اسم مفعول،أو صفة مشبهة) وبعده اسم مرفوع يسد مسد الخبر مثل ما ناجح المهملان)"[3].

[1]ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو المغلي، ص22.

[2]علي ابو المكارم، الجملة الاسمية، ص41.

[3]محمود سليان ياقوت، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص261.

وفي تعبير مغاير:" والوصف نحو{أقائم هذان}، وخرج نحو"نزال" فإنّه لا مخبر عنه ولا وصف، ونحو{أقائم أبواه زيد} فإن المرفوع بالوصف غير مستكفى به. ولابد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام"[1].

نستنتج من هذين التعريفين أن المبتدأ يمكن أن يكون ذا وصف بمعنى اسم مشتق –اسم فاعل، اسم مفعول، صفة المشبهة- يعمل عمل فعله حيث يحذف الخبر و ينوب عنه الفاعل ليسد مسده،بشرط أن يكون مسبوقا بالاستفهام أو النفي مثل "أسائر هذان".

الإسناد بين المبتدأ والفاعل سدّ مسدّ الخبر يكون المبتدأ فعل جامد أو شبه جملة، فحذف فيه الخبر وأخذ مكانه الفاعل؛ الذي يجعل الجملة تامة المعنى بدون الخبر، فالفاعل في هذه الحالة يقوم بوظيفتين وهما:

- ✓ **أولا**: بين المبتدأ و الفعل حيث يسند الفعل إلى المبتدأ باعتباره متعلق به دلاليا.
- ✓ **ثانيا**:بين الفعل و الفاعل حيث يكون الفاعل هو المسؤول عن تأدية الحدث، فيشكل علاقة إسناد دلالي.

3-تأثير الإسناد في ضبط التركيب والحركات:

يصنّف الإسناد عامل رئيسي في ضبط الحركات الإعرابية، لأنّه يحدد العلاقة النحوية بين الكلمات، وعند دخول العوامل النحوية كالنواسخ يغير ضبط الحركات بناءًا على الإسناد الجديد.

الركيزة الأساسية في الجملة الاسمية أنّها من مبتدأ وخبر، العامل ألإسنادي فيهما هو الرفع إذ يطرأ عليها تغيير إذا دخلت علها النواسخ،والشائع في التراث أنّها تسمى بمصطلح "الجملة المنسوخة"، أما بالنسبة للعصر الحديث فالبعض أطلق عليها بمصطلح "الجملة المقيدة" ، سميت بهذا المصطلح لأن الجملة الاسمية يشهد لها تحول في شكلها وأيضا اختلال للحالة الإعرابية التي تمس أحد أركان الإسناد؛ سواء كان المسند أو المسند إليه بعد

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة المصرية، بيروت،ج1، د ت، ص188.

دخول النواسخ، فهذه النواسخ تؤدي إلى التغيير الذي يتناول حالة الحكم المستفادة من العملية الإسنادية في الجملة الاسمية.وهو تغير دلالي في المقام الأول، ويتضمن نوع من تقيد الإسناد فيها، سواء بالسلب أو بالتأكيد، المقصود بتقيد بالسلب هو نفي الحكم وإزالته، أو بالزمن، أو بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم أو الظروف المحيطة به، أما التقيد بالتأكيد وفيه استعمل مصطلح الجملة المقيدة و ذلك دون أن تصرف عنه العناية بالتغير الشكلي المرتبط يلحظ ما ينتج من تغير في الحالات الإعرابية.[1]

قال **ابن هشام**:"وعرفنا أن للمبتدأ والخبر حكما إعرابيا وهو أنّ الرفع علامة الإسناد (المسند والمسند إليه) غير أن هذا الحكم ينسخ ويحل محله حكم آخر بدخول بعض الكلمات على الجملة الاسمية، فيتغير حكم كل من المبتدأ والخبر"[2]

قسم علماء النحو على حسب الصيغة إلى أفعال و حروف.

1-الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[النواسخ الفعلية]:

❖ كان وأخواتها:

لم يذكر **الخليل** في كتابه الجمل في النحو تعريفا مخصصا لكان وأخواتها بل أعطى مثالا توضيحيا عند دخولها قال:" قولهم: كان زيدٌ قائمًا.وهو، التِّمثال، بمنزلة المفعول به الذي تقدم فاعله، مثل قولهم: ضرب عبد الله زيدا"[3]

إذا دخلت كان و أخواتها وهم كان وصار ، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وأضحى ، ومادام، ومازال، ومانفك، ومافتئ، ومابرح، وليس، وما تصرف منهن، وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث، فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ و الخبر، فترفع المبتدأ و يصير اسمها و تنصب الخبر و يصير خبرها. واسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول، تقول: كان زيد قائما، صار محمد كاتبا،وما تصرف منها: تقول

---

[1]ينظر، علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص75.

[2]أميرة علي توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هاشم الأنصاري، مكتبة الزهراء، مصر،دط، 1391ه-1971م، ص67.

[3]الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1405ه-1985م، ص45.

يكون أخوك منطلقا. وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت اسم كان المعرفة وخبرها نكرة، تقول كان عمرو كريما، ولا يجوز القول كان كريم عمرا، إلا في الضرورة الشعرية[1]

يتبيّن من هذين التعريفين عند دخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية-مبتدأ وخبر- فإنّها ترفع المبتدأ و يصبح اسمها و تنصب الخبر و يسمى خبرها، حيث يشبهان الفاعل والمفعول به، كما يمكن لبعض من أخوات كان أن يتصرفن للمضارع و الأمر من بينهم" كان صار، ظل ، بات ،أضحى برح .." وإذا التقى المعرفة والنكرة في الجملة فالمبتدأ هو المعرفة، والخبر هو النكرة.

- يقول **ابن مالك**:[2]

ككان : ظل أضحى أصبحا أمسى وصار ليس ، زال برحا

فتئ وأنفك وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعه

الشرح: يقصد **ابن مالك** هنا أن هذه الأفعال المذكورة كلها من أخوات كان لكن زال و برح و فتئ و انفك لا تكون من أخوات كان إلا إذا اقترنت بنفي أو شبه النفي، فالشبه النفي هو النهي؛بمعنى أنّها تسبق بما النافية والناهية.

وأيضا من أخوات كان هناك "دام" بحيث جعلها ابن هشام قسما قائما بذاته، وذلك أنّها تسبق بما المصدرية الظرفية لتصبح من أخواتها.[3]

إذن كان وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية و تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ما يعمل بدون شرط وهي ثمانية أفعال:"كان صار، ظل، أصبح، أمسى، بات، ليس، أضحى".
- ما يعمل بشرط وهو أن يسبقه نفي أو نهي، وهي أربعة "ما برح، ماانفك، ما فتئ، ما زال".

[1]ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص36.

[2]ينظر: محمد ابن صالح العثيمين،شرح ألفية ابن مالك، ص483.

[3]ينظر: أميرة علي توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هاشم الأنصاري، ص73.

- ما يعمل أيضا بشرط وهو أن تسبقه ما المصدرية الظرفية، وهي "مادام".

تسهم كان وأخواتها في تغيير الجملة، لكن إسناد معها يؤدي إلى ربط بين المبتدأ و الخبر أي المسند بالمسند إليه،لإفادة معنى الجملة مع إدخال أفعال الناقصة التي تؤثر على بنيتها الاسمية وتغيير حركتها الإعرابية ، يبقى الإسناد قائما بين المسند والمسند إليه مع تغيير النحوي الدلالي الذي يطرأ عليها، فتضيف كان و أخواتها معنى جديدا للجملة بإضافة الحال أو الزمن أو الاستمرارية، تغيير الحركة الإعرابية.

❖ **أفعال القلوب(ظن وأخواتها):**

عرفها **سيبويه** في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى قال:"فهي ظننت وحسبت وأريت ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت و ضربت وأعطيت في الأعمال و البناء على الأول وفي الخبر لاستفهام وكل شيء ولك قولك أظن زيدا منطلقا وأظن عمرا ذاهبا"[1]، فأفعال القلوب هي ظن وحسب، وأرى، ورأى، وزعم، وهذه الأفعال يمكن تصريفها وحتى اشتقاقها من الأفعال الأصلية المذكورة[الماضي،المضارع، الأمر].

تعرف على أنّها:" تدخل على المبتدأ والخبر ويؤدي هذا إلى نصبهما معا، ويعرب المبتدأ معفول به أول، و الخبر مفعول به ثان"[2]، أفعال القلوب عند دخولها الجملة الاسمية فإنّها تغير من إعرابها، فتنصب المبتدأ ليصبح مفعول به أول، وتنصب الخبر ليصبح مفعول به ثانٍ.

هذه الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أنواع:[3]

- ما دل على ظنّ وهي: حجا، عدّ، زعم، جعل، هب.
- ما دل على يقين وهي: علم، وجد، ألفى، درى، تعلّم.

---

[1]سيبويه، الكتاب،شرح:أبي سعيد السيرافي، ص61.

[2]محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، ص390.

[3]عبد الله بن يوسف الجديع، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، ص81.

- ما استعمل في الظن و اليقين وهي: ظن، حسب، خال، رأى.
- أفعال التحويل أو التصيير وهي: صيّر، أصار، جعل، وهب، ردّ، ترك، تخذ، اتخذ.

أفعال القلوب هي مجموعة أفعال ناسخة، تعبر عن معاني ترتبط بالتفكير أو الشعور الداخلي للإنسان مثل الظن واليقين والشك، تدخل على الجملة الاسمية، وتغير حالة الجملة –مبتدأ وخبر- إلى مفعولين منصوبين أي تركيبها، ويستخدم كل فعل منها بحسب المعنى الذي يعبر عنه(ظن، يقين، تحويل).

فلا خلاف بين النحاة أن الجملة بعد ظن قد فقدت ما فيها من الإسناد و صار جزءاها فضلة يتم ما قبلهما من الكلام وهذا ما قصده السيبويه في تفسيره لمعنى الإلغاء أنّها أفعال التي تستعمل وتلغى، لأّن أفعال القلوب تنصب المفعولين، فقد يعتريها الإلغاء وأيضا التعليق.

فالإلغاء: أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئا من المفعولين، لذلك أنّه يتأخر على المعمولين، بمعنى يجوز أن تنصب الاسمين والفعل عامل، أو ترفعهما والفعل ملغى فإنّ إلغاء الفعل ورفع الاسمين هنا الأولى، وإذا توسط أي الفعل يكون بين المعمولين فإنّ النحاة هنا يؤيدون الإعمال والإلغاء، لكنهم يختلفون في أي الوجهين أولى، فمنهم من رجحهما معا ومنهم من يرجح الإعمال.أما إذا تقدم الفعل على الاسمين، فالإعمال ونصب الاسمين واجب على مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون الإلغاء ورفعَ الاسمين في هذه الحالة.

أما التعليق: هو أن يتقدم الفعل و يتأخر الاسمان، بشرط أن يسبقهما أداة من أدوات الصدارة التي تحجب ما قبلها وأن يعمل ما بعدها نحو"لام الابتداء- ما وإن النافيتين[1].

هناك اختلاف حول تأثير هذه الأفعال في الجملة، لكن معناها يبقى واضحا ونستخلصهم في نقاط:

- ✓ هذه الأفعال تعمل عل نصب المفعولين لأنّها تعبر عن اعتقاد أو ظن، وإذا دخلت عليها أدوات الصدارة قد يغير تأثيرها

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي للتعليم الثقافة، مصر،دط، 2014، ص144-145.

- ✓ قد يلغى تأثير الفعل فلا ينصب المفعولين، بل يُبقي الجملة على حالها الأصلية.
- ✓ في حالة التعليق فإن الأفعال لا تعمل عملها المعتاد بمعنى لا تنصي المفعولين، فالفعل يظا دال على معناه دون أن يحدث تغيير في حركة الإعرابية ،وهذا إذا دخلت أدوات عليها تمنعه من التأثير.

❖ **أفعال المقاربة:**

يطلق عليهم باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة. لهذه الأفعال ثلاثة أنواع وهي:" ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة[كاد-أوشك-كرب]، وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة[عسى-اخل ولق-حرى]، وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو[أنشأ-طفق-جعل-علق-أخذ][1].

إذن أفعال المقاربة تنقسم إلى ثلاثة أنواع ولكل واحد منها معنى خاص به وهي:

- كاد، أوشك و كرب دلت على قرب الحدث، وسميت أفعال المقاربة.
- عسى، اخل ولق، حرى، دلت على الرجاء، وسميت أفعال الرجاء.
- أنشأ، طفق، جعل، علق، أخذ، دلت على الشرع، وسميت أفعال الشروع.

فتسمية الكل أفعال المقاربة من باب التغليب" (ككان) في العمل (عسى وكاد) لكن غير جملة فعل مضارع لهذين."[2]

وكان النحاة قد خلطوا هذه المجموعات الثلاث وجعلوها بابا واحدا وأسموها أفعال المقاربة، كما ينبغي أن تعزل هذه المجموعات عن بعضها البعض، لأن كل دلالة من هذه الأفعال تختلف فيما بينها، الأفعال المقاربة تدل على إمكان قرب الفعل و حدوثه ولكنه لم يحدث بعد، أما بالنسبة لأفعال الشروع تدل على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل، وأفعال الرجاء دلت على أن الفعل لم يحدث ولم يبدأ به على الرغم من توقعه.[3]

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص303.

[2] الأشموني، حاشية الصبان، تح: طه عبد الررؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، ج1، دس، ص406.

[3] ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه،منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1964م، ص185.

إذن هي أفعال ناسخة، تعمل عمل كان وأخواتها ،أي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لكنها تختلف عن كان وأخواتها في المعنى والاستخدام حيث تدل على المقاربة أو الرجاء، أو الشروع. غير أنّ الخبر في أفعال المقاربة لابد أن يشتمل على فعل مضارع يكون مرفوعه من فاعل أو نائبه ضميرا في الغالب، كما يكون مسبوقا بأن المصدرية مع الفعل "أوشك"، وغير مسبوق مع الفعلين "كاد"و"كرب"، و يجوز العكس أن يتجرد خبر"أوشك" من "أنْ" و يقترن بها خبر"كاد" و"كرب"،إذ أن الشائع هو الحالة الأولى.

تعد أفعال المقاربة من أخوات كان-كما عرفنا-لكن أفعالا لمقاربة تخالفها فيما يأتي:[1]

- لابد أن يكون خبرها جملة مضارعة مسبوق بأن الناصبة للفعل أو غير مسبوقة وفاعل المضارع لابد أن ضميرا يعود على اسمها.
- خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.
- إذا كان خبرها مقترنا بأن المصدرية لم يجز أن يتوسط بينها و بين اسمها،أما غير مقترن فيجوز التقديم.
- لا يجوز حذف خبرها إن علم
- لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائدا.

فالإسناد في أفعال المقاربة يشابه الإسناد في كان وأخواتها، فأفعال المقاربة النسخ فيها واضح في المعنى وفي التكوين ألإسنادي للجملة وفي العمل الإعرابي مثل [كاد الماء يغلي] أصل الجملة [الماء يغلي] أي أن العلاقة بين المسند و المسند إليه إيجابية، فالماء في حالة غليان، بحيث أسندنا الغليان إلى الماء، في حين دخول كاد على طرفي الإسناد صارت العلاقة سلبية، أي أن الماء لم يغلي بالفعل. ولهذا أفعال المقاربة تعمل على نفي الجملة بعد إيجابها أي تصبح العلاقة بين طرفي الإسناد سلبية بعدما كانت إيجابية في الأصل وهي علاقة المقاربة، فالإسناد فيها يعمل على نسخ المعنى. والأمر ينطبق على بقية الأفعال-الشروع والرجاء.

[1] ينظر، عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة،ص618.

2-الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر[النواسخ الحرفية]:

❖ إنَّ وأخواتها:

قام **الخليل** أيضا بوضع مثال توضيحي لإنّ وأخواتها حيث قال:"قولهم إنّ زيدا في الدار.شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول،كقولهم: ضرب زيدا عمرو"[1]

إنّ وأخواتها مثلها مثل الفعل المتعدي إلى مفعول به، إذا كان الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول به منصوب لإكمال المعنى، فإنّ وأخواتها يحتجنّ إلى اسم منصوب ليكمل المعنى.

وعرفت:"(لأنّ) و(أنّ وليت) و(لكنّ و (لعل) و(كأنّ عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كإنّ زيدا عالم بأنّي كف ولكنّ ابنه ذو ضغن) أي حقد."[2]

إذن أخوات إنّ هم: إنّ، أنّ، كأنّ، ليت، لعّل، وهذه الحروف تدخل على الجملة الاسمية، وهي عكس كان و أخواتها؛ حيث تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، و يبقى الخبر فيها مرفوع ويسمى خبرها.

ولكل واحد من هذه الحروف معنى خاص يغلب فيه:[3]

- إنّ: لتوكيد طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، ونفي الشك عنها ، ودحض الإنكار عنها.
- أنّ:التوكيد أيضا حيث أنّها تدخل على التركيب الاسنادي الاسمي أو الظرفي.
- لكنّ: أفادت الاستدراك؛وهو رفع ما قد يتوهم من الكلام السابق عليها يقصد المسند سلبا أو إيجابا إذ يدل على مخالفة ما بعده لما قبله سواء لأنّه تقيضه أو ضده.
- كأنّ: للدلالة على التشبيه المؤكد ومقتضاه كون المسند(الخبر) أرفع درجة في وجه الشبه من الاسم لأنّه مشبه به وهناك من رأى أنتها تفيد الظن إذا كان الخبر-المسند- تركيبا إسناديا فعليا أو ظرفيا،أو وصفا مشتقا.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص45.

[2] الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني لألفية ابن مالك، طه عبد الرؤوف سعد، ص421

[3] ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص134.

- ليت: التمني إذ يكون طلب الأمر محبوب غير متوقع،
- لعّل: الترجي وتوقع أمر يمكن حدوثه، وقد تكون للإشفاق.

فلكل حرف من هذه الحروف عند دخوله الجملة يغير في إسنادها من حيث المعنى ويعطي للجملة دلالتها؛ دالة على إثبات.

ذهب **إبراهيم مصطفى** إلى أن اسم "إنّ" ورد في الشعر و القرآن و في الحديث مرفوعا، وأنّ أصله الرفع ورفعه صحيح جائز بمعنى أنّها لا تعمل في اسمها بل أن التزام الأصل الذي بيّناه هو مسند إليه يكون مرفوعا أي قد اطَّرد في الكلام، وقد مثل له بمثال لإثبات رأيه، قوله تعالى:"قالوا إن هذان لساحران يريدان أنيخرجاكم من أرضكم بسحرهما."طه/63، وقال بأن النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم أنّ اسم إنّ يكون إلا منصوبا ، إذ جاء في بعض القراءات:" إنّ الله وملائكته يصلون على النبي" الأحزاب/69 برفع الملائكة وعطف عليه بالرفع يقصد اسمها ، ولكن غلب على اسم إنّ النصب ،وأكثر استعمالاتها تكون متصلة بالضمير؛ نحو: إنّا، إنّي، إنّك، إنّه[1].

الجملة التي ابتدأت بحروف المشبه بالفعل (إنّ وأخواتها) دالة على إثبات المبتدأ ويقول في أوضح المسالك:" إنّه لما قوى شبهها بالفعل، ولم تكن أفعالا في الحقيقة، خافوا إذا هم جاءوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب، والتزموا ذلك التزاما لم يخالفوه، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنّها ليست حروفا وأنّها أفعال، فعكسوا ترتيب المعمولين، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها"[2].

نستنتج من هذا القول أن تغيير في ترتيب الحركة –اسمها وخبرها- خوفا من تشبيهها بالأفعال وسميت هكذا لفتح أواخرها كالماضي لأنّها كلها مبنية، ووجود معنى الفعل الذي عبرت عنه، ولاحتياجها للمبتدأ و الخبر كاحتياج الأفعال إلى الفاعل و المفعول به.

[1] ينظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص49-50.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، ص327.

الإسناد في إنّ وأخواتها داخل فيه اعتبار على أنّها حروف، وفي وقت نفسه لها تأثير عمل الفعل على سبيل المثال[العلمُ نورُ] هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وهما ركنا الإسناد، و دخول إنّ عليها [إنّ العلمَ نورٌ]لم يغيرها إلى الجملة الفعلية و بقي ركني الإسناد كما هما، كما يكون معنى إنّ و أخواتها منصبا على ما بعدها و هو المبتدأ ،ولكن بمرور الوقت يصبح منصب على الجملة الاسمية كاملة، أو على نسبة الإسناد بين المبتدأ أو الخبر، وإن ظل المبتدأ وحده منصوب[1].

خلاصة القول أن الإسناد في إنّ وأخواتها لم يتأثر بدخول الحروف عليها، لا يغير من طرفيها على الرغم من تغيير الحركة، فجاءت هذه الحروف لإضافة قيمة دلالية في المعنى وقد أشرنا إلى معانيها مسبقا، كما كانت عنايته حول الأثر الإعرابي لهذه الحروف.

[1]ينظر: أحمد ياقوت سليمان، النواسخ ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م، ص255.

❖ **لا النافية للجنس**:

هي حرف "تدل على نفي يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط، أو على فرد واحد وما زاد عليه، ولما كان النفي بها صالحا لوقوعه على الفرد الواحد سماه النحاة " لا التي لنفي الوحدة (أي:لنفي الواحد) وهي إحدى الحروف الناسخة، من أخوات إنّ و أخواتها تنصب الاسم و ترفع الخبر. بشرط أن تكون منفية، والحكم المنفي بها شاملا جنس اسمها كله؛ أن يكون منصبا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ، أن يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصا، ألا تتوسط بين العامل و معموله ، كما وجب أن يكون اسمها و خبرها نكرتين، وأخيرا عدم وجود فاصل بينها و بين اسمها ، فحكمها النافية المهملة أي التي لا عمل لها في الجملة الاسمية ولا في غيرها، فإنّها من ناحية أثرها معنوي"[1]

و في تعريف آخر:" الدلالة على نفي الحكم عن جنس اسمها نصا أي بغير احتمال لأكثر من معنى واحد أو معناها استغراق حكم النفي لجنس اسمها كله نصا؛ لذلك يسميها النحاة لا النافية للجنس ؛ بمعنى التي يقصد بها النص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله دون ترك أحد"[2]

فلا النافية للجنس تدخل على الجملة الاسمية مثال للتوضيح:[3]

حين تقول" لا كتاب في الحقيبة"،إنّ إدخال لا على الجملة الاسمية ، ورفع كلمة كتاب التي للمفرد، يجعل معنى التركيب محتمل أمرين:

أولا: نفي وجود كتاب واحد في الحقيبة، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها.

ثانيا: نفي وجود كتاب واحد، ما زاد على الواحد؛ فليس بها شيء من الكتب مطلقا.فالتركيب محتمل للأمرين ولا دليل فيه يعين أحدهما، ويمنع الاحتمال.

---

[1]ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، ص 685.

[2]محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، ص463.

[3]المرجع نفسه، 463.

الجملة الاسمية مكونة من ركني الإسناد وبدخول لا النافية للجنس عليها يطرأ تغيير وهو تحويل معناها من الإثبات إلى النفي، فجملة [زرٌع وفيرٌ] جملة اسمية مكونة من طرفي الإسناد وبدخول "لا" تصبح الجملة [لا زرعَ وفيرٌ] بدخول لا تحولت الجملة إلى نفي وجود جنس زرع الذي يتصف بأنّه وفير، أما إسنادها لأنّهما أصبحا كالاسم الواحد، وخبرها مسندا وحده، وإذا كان اسمها معرفة أي لم تعمل في اسمها النصب، بل كانت للنفي وحده، ففي هذه الحالة منفصلة في تعمل في اسمها النصب، بل كانت للنفي وحده، ففي هذه الحالة منفصلة في الإسناد عن اسمها، فهو وحده المسند إليه وما بعده مسند، لذلك كان اسمها معربا وليس مبنيا.

المبحث الثاني:

علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الفعلية:

- مفهوم الجملة الفعلية.
- الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية.
- تأثير الإسناد على التركيب وضبط الحركات.

المبحث الثاني: علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الفعلية

1-مفهوم الجملة الفعلية:

عرف **ابن هشام** الجملة الفعلية:" هي التي صدرها فعل، كقائم زيد وضرب اللص، وظننته قائما، و يقوم زيد، وقم.[1] إذن فالجملة الفعلية هي ما ابتدأت بفعل.

جاءت في كتاب **الكليات** هي:" هي موضوعة لأحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر.وقد يستعمل المضارع للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي يناسبه"[2]، فالجملة الفعلية تدل على وقوع الحدث والتجدد في زمن الماضي، وفي المضارع للاستمرار بدلا من التجدد خاصة في أساليب الخطابية.

فتعريف **فندريس** لا يختلف عن تعريف أبو البقاء قال:"بالجملة الفعلية يعبر عن الحدث مسندا إلى زمن منظورا إليه باعتبار مدة استغراقه منسوبا إلى فاعل موجها إلى مفعولا، إذا لزم الأمر: اسمع الموسيقى، سيجر الحصان العربة، فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثا أو أن تتخيل حدث[3]، تعبر عن الحدث يرتبط بزمن، تتكون من فعل الذي يدل على الحدث، و الفاعل يقوم به، والمفعول به يكمل المعنى.

ومن النحاة من قال هي: "التي يكون فيها المسند فعلا، سواء تقدم الفعل أو تأخر"[4]، إذن المسند هو فعل والفاعل هو المسند إليه، رغم تقدم المسند إليه في بعض المواضع.

الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، بمعنى آخر هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"[5].

---

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص420.

[2]أبي البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص341.

[3]ينظر:ج.فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، دس، ص163.

[4]علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428ه-2007م، ص37.

[5]مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص41.

الجملة الفعلية تعبر عن التجدد لأن الفعل بطبيعته يدل على حدث متكرر أو متجدد، فالفاعل- المسند إليه- يتصف بالفعل بشكل متكرر، مما يخلق معنى الحدوث المستمر، بمعنى آخر الجملة الفعلية تمتلك دلالة التجدد والتغير.

من خلال هذه التعريفات أن الجملة الفعلية هي التي يكون في بدايتها فعل، كما تختلف نوعيتها على حسب الأزمنة وهذا ما لاحظناه في أمثلة ابن هشام (ماضي، مضارع، أمر)، كما أنّها لا تخلو من حدث الذي يرتبط بأحد هذه الأزمنة، فالإسناد في الجملة الفعلية نجده يركز على الفعل(مسند)حتى ولو كان مقدم أو مؤخر، وأن الفعل دال على الحدوث والتجدد.

الجملة الفعلية نظيرة الجملة الاسمية فكلتا الجملتين تتكون من مسند و مسند إليه وتربطهما علاقة الإسناد، يوافق **أحمد الجواري** أن الفعل أي "المسند في الجملة الفعلية هو الخبر بمعنى المسند في الجملة الاسمية قال:"تلك هي أن الفعل فيها يقابل الخبر في الجملة الاسمية"[1].

بالتحديد فالمسند في الجملة الفعلية الذي هو الفعل فإنّه يخبر عن وقوع الحدث المتعلق بالفاعل(المسند إليه)، أما المسند في الجملة الاسمية هو الخبر، فإنّه يخبر عن المبتدأ(المسند إليه)، فكلاهما يؤدي دور أساسي في تكوين المعنى وإفادة الأخبار في الجملة.

يمكن للجملة الفعلية أن يكون فعلها معلوما كما يكون مجهولا وجاءت في التعريف:"التي تبتدأ بفعل سواء أكان هذا الفعل مبنيا للمعلوم أم مبنيا للمجهول مثال ذلك نجح المجتهد، ينجح المجتهد، انجح. ولا فرق في الجملة الفعلية بين أن يكون الفعل مذكورا أو محذوفا، مثل: يا عبد اهلل التقدير: أدعو عبد اهلل فحذف الفعل وهو أدعو لأن يا النداء تنوب عنه"[2].الجملة الفعلية أصلها من فعل وينقسم فيها الفعل على حسب صياغة الجملة إلى

[1]أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2006م، ص22.

[2]إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2009، ص 582.

مبني للمعلوم يكون الفاعل معروفا، أو مبني للمجهول الفاعل غير مذكور فينوب عنه، في بعض الأحيان يكون الفعل محذوفا وهذا لا يؤثر على الجملة.

هي الجملة التي ابتدأت بفعل وتدل على وقوع حدث مرتبط بزمن معين، وتتكون من الفعل وهو المسند في الجملة ويختلف على حسب الأزمنة ماضي، مضارع وأمر، من الفاعل الذي يعتبر المسند إليه وهو الذي يقوم بالفعل سواء كان ظاهرا أو مستترا، وأخيرا المفعول به الشيء الذي وقع عليه الفعل وهو الفضلة في الجملة لأنّه في بعض الأحيان الفعل يكتفي بالفاعل فقط. ويكون الفعل في الجملة إما مبني للمعلوم فالفاعل مذكورا ومعروفا، أما مبني للمجهول غير مذكور والمفعول به يتحول إلى نائب فاعل.

من خصائص الجملة الفعلية:

- تدل على الحدث والتجدد، أي أن الفعل يعبر عن وقوع الحدث في زمن ما على عكس الجملة الاسمية دالة على الثبات والاستمرار.
- يمكن للفعل أن يكون ظاهرا أو محذوفا إذا كان مفهوما من السياق.
- وظيفة الفعل الإخبار عن الفاعل.
- ترتيب الجملة الأصلي هو الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، لكن يتغير وفقا للسياق البلاغي.

2- الإسناد بين وظائف الكلمات و العلاقات النحوية:

يعد الفعل والفاعل هما الركنان الأساسيان في عملية الإسناد للجملة الفعلية بحيث يكونان جملة مفيدة لذلك قال ابن سراج "فالاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به من دون المفعول به، والمفعول فضلة في الكلام،أما الفعل فلابد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر"[1].

[1] ابن سراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، د.ط ، 1408ه، 1988م، ص64.

نلاحظ من تعريف **ابن سراج** أنّه يقدم الفاعل أي المسند إليه، وجعل أساس اكتمال الجملة هو إفادة المعنى التي يحسن السكوت عليها دون غموض أو إبهام، وأعطى الفاعل أهمية على المفعول به،كما يمكن للأخير استغناء عنه و عدّه من الفضلات.

قبل أن نبين العلاقة بين الفعل و الفاعل وجب تعريف كل واحد منهما:فقد عرف الفعل عدة تعريفات منها تعريف سيبويه:"وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فهي وسمع و مكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا اذهب واقتل واضرب، مخبرا: يقتل ويذهب، وكذلك بناء على ما لم ينقطع وهو الكائن إن أخبرت"[1]، فسيبويه يعتبر أن الفعل مستمد من مصادر الأسماء وهو مبني على الزمن، إذ يدل على الماضي، و الحاضر المستمر، والمستقبل. كما أعطى للفعل دلالة اقتران بالحوعلى زمن وقوعه.

ابن يعيش قال:" الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وفي الاستقبال و الجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنةّ"[2]

ولم يختلف تعريف **ابن حاجب** عن تعريف السابق إذ قال:"ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم و لحوق تاء فعلت و تاء التأنيث الساكنة"[3]،فالفعل إذن يدل على حدوث شيء معين، مقترن بزمن معين من خصائصه دخول قد وسين وسوف وحتى الجوازم وكذلك الضمائر وتاء بنوعيها الساكنة والمتحركة.

[1]سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ص12.

[2]ابن يعيش، شرح المفصل الزمخشري، ص911.

[3]ابن حاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي الصرف و الخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأداب القاهرة، دط، دس، ص44.

ومن المعاصرين نجد **تمام حسان** عرفه:" وأما الفعل فأصله أن يكون ثلاثيا، مجردا صحيحا مبنيا، متصرفا عربي الوضع، مصوغا للمعلوم، مسندا إلى مفرد غائب، دالا على الحدث باشتقاقه، وعلى الزمن بصيغته"[1]

وعرف **إبراهيم أنيس** الفعل:" يفيد معنى، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، المضارع، الأمر"[2]، فالفعل ينقسم إلى ثلاثة أنواع حسب زمن الذي فيه، الماضي والمضارع والأمر.

- الفعل الماضي:هو"هو دال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح إلا أن يتعرضه ما يوجب سكونه أو ضمه، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير"[3]، دلالة الفعل الماضي أنّه يأتي مقترن بحدث، ويكون دائما مبنيا على حسب حالة التي هو فيه.
- الفعل المضارع: هو"ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن يحتمل الحال أو الاستقبال، وقد سمي مضارعا، لأنّه يضارع اسم الفاعل أي يساويه في عدد الحروف، وعدد الحركات، وعدد السكنات، والفعل المضارع يأتي مرفوعا إذا لم يسبقه ناصب أو جازم"[4]، دلالة الفعل المضارع هي الاستقبال والحال، كما يأتي مرفوعا في حالته العادية.
- الفعل الأمر: "كلمة دلت على الطلب بذاتها، أي بانضمام غيرها إليها، ما دلالة له عليه أصلا كالمضارع، وفعل لتعجب. وما دل عليه بواسطة. نحو لا تضرب. فإن دلالته عليه بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك"[5].

---

[1] تمام حسان، الأصول "دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- الفقه-البلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1420ه-2000م، ص153.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص264.

[3] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244.

[4] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص44.

[5] عبد الله بن أحمد الفاكهى النحوي المكي، شرح كتابب الحدود في النحو، ص101.

ومن هذه التعريفات نستنتج أن الفعل هو أحد أقسام الكلام في اللغة العربية، كلمة تدل على حدوث شيء في زمن معين، وينقسم إلى ثلاثة أنواع حسب الزمن الذي وقع فيه الحدث وهم الفعل الماضي، والفعل المضارع والفعل الأمر. من علامات الفعل نجد دخول التاء سواء كانت تاء التأنيث الساكنة أو تاء الفاعل، و قد، وأيضا حروف الاستقبال-السين وسوف- و حروف الجزم والضمائر.

عرفه **سيبويه** في باب أسماه باب الفاعل:" هذا الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول و المفعول الذي لم يتعده إليه فعل فاعل لا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين و المفعولين، عمل لفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين و المفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها"[1]

فسيبويه يرى أن الفاعل واحد والمفعول جماعة، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول أو اثنين وحتى ثلاث مفاعيل، فكثرة المفعول اختيرت لهم أخف الحركات أما الفاعل أثقلها كونه واحد.وفي رأي آخر أن الفاعل أول؛ أي يأتي بعد الفعل، فالفعل لا يستغني عنه، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين.

عرف **ابن هشام** الفاعل:" اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقّدم، أصلي المحل والصيغة[2]، فالفاعل اسم الذي يسند إلى الفاعل ويكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولا ، كما يأتي مرفوعا دائما كما يأتي بعد الفاعل لهذا هو عنصر أساسي في الجملة الفعلية.

وفي تعريف آخر هو:"ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به"[3]، فالفاعل هو الذي ينسب إليه الفعل بمعنى آخر هو الذي قام بالفعل أو وقع منه.

---

[1]سيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه-1999م، ص66

[2]ابن هشام، أوضح المسالك، 83.

[3]السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 510.

وفي تعريف واضح:"اسم مرفوع تقدمه فعل تام أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فاعل أو صفة مشبهة ودل على الذي فعل الفعل، أو قام به، أو اتصف به."[1]، إذن فالفاعل هو اسم مرفوع يسند إليه الفعل المبني للمعلوم، ويدل على من قام بالفعل أو اتصف به، ويأتي الفاعل بعد فعله متأخرا عنه في الترتيب الأصلي للجملة الفعلية.

لم يكتف النحاة بهذه التعاريف وإنما وضعوا شروطا للفاعل وهي:

أ/ الرفع:

واختلف النحاة في عامل رفع الفاعل، تمثل في مجموعها اتجاهين:[2]

- ✓ الاتجاه الأول:أن الفاعل يرتفع بالفعل أو ما أشبهه، ومن ثم يكون العامل فيه لفظيا، وليس معنويا، ومن العلماء من سار على هذا النهج من بينهم سيبويه.
- ✓ الاتجاه الثاني: يرفض أن يكون العامل لفظيا، لأن العامل هو ما به يقوم المعنى المقتضى للإعراب، وليس لفظ الفعل الذي يقوم المعنى المقتضى الإعراب، لهذا ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الأمر لا بد أن يكون أمرا معنويا ليس له وجود لفظي، لكنهم اختلفوا في تحديد هذا العامل المعنوي؛ يرى ابن هشام و أتباعه أن العامل هو الإسناد كون الفاعل مسند إليه في الجملة، وهناك من رآه عامل الفاعلية لأن الفاعل فاعلا للفعل أو ما أشبهه. و البعض اعتبره عامل مشابهة المبتدأ من حيث أنّه يخبر عنه بفعله كما عن المبتدأ بخبره، والبعض الآخر من قال أن العامل هو إحداث الفعل.إذ يعد أساسا في توضيح الإسناد وعلاقته بالفعل.

ب/ الرتبة:

إذ يجب وقوعه بعد المسند، لكن ذهب البصريون ،إلى وجوب تأخر الفاعل عن الفعل، ولكن الكوفيين يجيزون تقديمها عليه، والبصريون يتأولون ذلك على الابتداء، واستدل الكوفيون بقول الزُباء:

---

[1]يوسف أبو العدوس، مهارات اللغوية وفن الإلقاء، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1427ه-2007م، ص18.

[2]ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص66.

ما للجمال مشيها وئيدا أجند لا يحملن أم حديدا

حيث يجعلون مشى فاعل وئيدا، وقد سبقه، لكن البصريين يتأولون ذلك على أن مشيها مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ثبت أو ظهر، أما وئيدا فهو منصوب على الحالية.

ج/ الاسمية:

على الفاعل أن يكون اسما، لأنّه المسند إليه، إذ يسند إليه الحدث الذي يتمثل في الفعل، و الإسناد لا يكون إلا اسم، ولو كان في الجملة ما ظاهره أنّه فاعل غير اسم فإنّه يؤول و يقدر الفاعل اسما.[1]

د/ صوره البنيوية:

كما أشرنا سابقا أن الفاعل وجب أن يكون اسما، وهو ما يرد في الجملة في صورته الاسمية على مباني وهي[اسم صريح ظاهر، اسم إشارة، اسم موصول، ضمير، الأسماء الستة، مصدر مؤول، الاسم المحكى بالنقل، الفاعل المقدر][2]

3-تأثير الإسناد على ضبط التركيب و الحركات:

أ/ تغيير الفعل من المعلوم إلى المجهول:

أصل في الجملة الفعلية مكونة من فعل وفاعل وهما عمدتا الجملة الفعلية لكن تأتي حالات يكون الفاعل محذوفا لأسباب فينوب عنه المفعول به ويأخذ حركته، ويتحول الفعل من معلوم إلى مجهول ووضح **سيبويه** موضوع نائب الفاعل في سياق عرضه للفاعل و المفعول فقد عد نائب فاعل مفعولا وذلك في قوله:" والمفعول الذي لم يتعدّه ولم يتعد إليه فعل فاعل، فقولك: ضُرِبَ زيد، ويُضرَبُ عمرو"[3]، نقصد أن الفعل المبني للمجهول يفتقد الفاعل، وينوب عنه نائبه الذي يطابقه في الإعراب، أي أن المفعول به يأخذ حركة الفاعل الأصلية وهي الرفع.

---

[1]ينظر:إبراهيم إبراهيم بركات،النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ج1، ط1، 2007م، ص13-15.

[2]ينظر: المرجع نفسه، ص 16-19.

[3]سيبويه، الكتاب، ص34.

يعرف صاحب **المفصل** الفعل المبني للمجهول:" هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَل إلى فُعِل، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله"[1]، الفعل المجهول لا يحتاج إلى فعل ظاهر، ويستبدل مفعول به إلى نائب فاعل مع تغير صيغة الفعل

فقد اختلف النحويون في تسمية الفعل المبني للمجهول والنائب الفاعل، فأطلق الخليل على الفعل اسم"وما لم يذكر فاعله"أما **ابن سراج** لقبه ب"الفعل المبني للمفعول" والبعض الآخر أطلق عليه اسم "ما لم يسم فاعله"ثم أخيرا جاء بمصطلح "المبني للمجهول"أما في ما يخص نائب فاعل أطلق عليه اسم "المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول" وأيضا "ما أقيم مقام الفاعل".

هناك أسباب دعت إلى عدم ذكر الفاعل في الجملة الفعلية، ومن بين هناك ما هو لفظي وما هو معنوي قال الأشموني:" ينوب المفعول به عن الفاعل، حذف لغرض: إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم، أو معنوي كالعلم به، والجهل والإبهام والتعظيم، والتحقير والخوف منه أو عليه"[2]، يحذف الفاعل إما لغرض معنوي أو لفظي.

أما ما ينوب عن الفاعل، فقد أثير حوله خلاف، فالأصل أن ينوب عنه المفعول به، ولا يأتي هذا "إلا إذا كان الفعل متعديا، وإذا كان متعديا لأكثر من مفعول، فإما أن يكون من باب "أعطى" أو من باب "ظن" فإن كان من باب "أعطى" فقد أجاز ابن مالك إقامة أيّ منهما فنقول: "أُعطِيَ عمروا درهما" وإن شئنا نقول: أُعطِي عمرا درهم" ولكن بشرط أمن اللبس، فإذا حصل اللبس امتنع ذلك ووجب إقامة الأول نحو قولنا:"أُعطِيتُ زيدا عمرا"، أما من باب "ظن" والأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل فالأشهر عند النحويين إقامة الأول"[3]، إذا كان الفعل متعديا لمفعولين، فينوب أحد المفعولين لإقامة بناء الجملة، أما إذا كان هناك ثلاثة مفاعيل فينوب المفعول به الأول عن الفاعل.

---

[1] ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، دس، ص311.

[2] الاشموني، شرح حاشية الصبان، ج2، ص88.

[3] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، ج1، 1400ه-1980م، ص123-125.

يعتبر الفعل المبني للمجهول صيغة تركيبية بالدرجة الأولى،لأنّها تقوم على تغيير علاقات الإسناد،ويقلل من عدد العوامل المرتبطة بالمسند وبالتالي تغيير توجه هذا الأخير من عامل كان عمدة إلى آخر كان فضلة وصارت عمدة.

ب/ دخول الحروف على الفعل:

❖ **الفعل الماضي**: الأصل في الفعل الماضي البناء وتتغير حركة البناء على حسب الصياغة والحروف وهي:

1-بناؤه على الفتح:

جاء في **كتاب أسرار العربية"** قيل: فلم بني الفعل الماضي على حركة، ولم كانت الحركة الفتحة؟ قيل: إنمّا بني الفعل أولا، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وبني على حركة تفضيلا له على فعل الأمر، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة نحو قولك(مررت برجل ضرب) كما تقول (مررت برجل ضارب)، فأشبه أيضا ما أشبه الأسماء في الشرط و الجزاء. و كانت حركة الفتحة لوجهين: أنّ الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على الحركة وجب أن يبنى على أخف الحركات. أنّه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر، أو على الضم أو على الفتح، فبطل أن يبنى على الضم.لأنّ الضم أخو الكسر، والواو أخت الياء ألا ترى أنّهما يجتمعان في الردف"[1].

علامة الفعل الماضي هي البناء لأنّ حقيقتها البناء، فبني على الفتحة وذلك كونها أخف الحركات، ولا يشترط الكسر في الفعل

2-بناؤه على الضم:

- إذا اتصلت به واو الجماعة.
- وإذا كان معتل الآخر لألف حذفت لاتقاء الساكنين و يكون إعرابه ضم المقدر على الألف المحذوفة كـ"رَموا.

[1] الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دس، ص315-316.

- إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء، حذف آخره وضم ما قبله بعد حذفه، ليناسب واو الجماعة وأيضا لتجنب الثقل.

3-بناؤه على السكون:

- بني على السكون لأن " السكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة"[1]،إذا اتصل به ضمير رفع متحرك بالفعل -الضمير الذي يعود على الفاعل- اعتبروهم ككلمة واحدة، بإسناد الفعل إلى الضمير المتحرك ومع كراهية لاجتماع الحركات المتوالية سكن الفعل مثل: كَتَبَتُ تصبح كَتَبْتُ.
- إذا اتصل الفعل المعتل الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء إن كانت رابعة فصاعدا، وإن كانت ثالثة أصلها الياء. فإن كانت ثالثة واو ردت إليها.
- إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء يبقى كما هو.[2]

❖ **الفعل المضارع:**

نعلم سابقا أن الفعل المضارع يأتي مرفوعا، فدخول بعض الحروف تغير من حركته الإعرابية من بينها:

1-حروف النصب: هناك حروف عديدة لنصب الفعل المضارع ما هو ظاهر الذي ينصب المضارع بنفسه، وبعدها بأن المضمرة.

أ/ الحروف الظاهرة التي تنصب المضارع بنفسها

عرفها **سيبويه** في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء قال" اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك: أريد أنْ تفعل. وكي، وذلك: جئتك لكي تفعل. ولن"[3]

[1] ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 36.

[2] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ج2، ص167-168.

[3] سيبويه، الكتاب، تح: عبد الله محمد هارون، مصر ، ج3، ص5.

إذ قال **ابن يعيش:**" النصب فيه بعوامل لفظية، وهي أن، ولن وكي، وإذن، وهذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها"[1]،

إذن الحروف تقوم بتحويل الحركة الإعرابية للفعل من الرفع إلى النصب وهي: أن ولن، وكي، وإذن.

ملاحظة: هذه الأفعال أيضا تنصب الفعل الماضي.

ب/ الحروف التي تنصب مضارعا بعدها بأن المضمرة:

هناك حروف أخرى تنصب الفعل المضارع بعد اتصالها بأن المضمرة وعرفها الزمخشري" وينصب بأن المضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام و أو بمعنى إلى وواو الجمع والفاء في جواب الأشياء الستة الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمني"[2].

إذن حروف النصب سواء كانت ظاهرة أو متصلة بأن المضمرة تقوم بنصب الفعل المضارع بعدما كان مرفوعا.

2-الحروف الجازمة:

عرف **سيبويه** أفعال الجازمة في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها:" وذلك لم ولمّا واللام التي في الأمر وذلك قولك ليفعلْ ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعلْ؛ فإنما هما بمنزلة لمْ. واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجر لا يكون إلا في الأسماء"[3]يجزم الفعل المضارع بعد الأدوات وهي لم ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية.

قيل في حروف الجزم" لم وجب أن تعمل لم ولمّا ولام الأمر ، ولا في النهي في الفعل المضارع الجزم ، قيل: إنمّا وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، ولذلك لم ولمّا

[1]ابن يعيش، شرح المفصل، ص15.

[2]ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد الله محمد هارون، ص 6-28-41-46.

[3]الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص246.

عند دخولها إلى الفعل المضارع تنقله إلى معنى الماضي، كما أنّ إن التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف شرط يعمل الجزم، لم في النقل، وكان محمولا عليه. لام الأمر وجب أن تعمل الجزم، لاشتراك الأمر باللام، وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تعمل لام الجزم، ليكون الأمر باللام ، وإن كان أحدهما كان جزما، والآخر وقفا.فأما اللام في النهي، فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر، لأن الأمر ضد النهي"[1]

فهذه الحروف تقوم بتحويل الحركة الإعرابية من الرفع إلى الجزم [السكون]، وحذف حرف علة، وحذف النون، لأن لكل من هذه الحروف دلالة على الفعل.

3-بناء الفعل المضارع:

علة بناء الفعل المضارع " المضارع معرب نحو يقوم لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنّه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو (والمطلقات يتربصنَ)، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح نحو (لينبذنّ)"[2].

يبنى الفعل المضارع في حالتين:

- إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة مباشرة.
- إذا اتصلت به نون النسوة.

❖ **<u>الفعل الأمر:</u>** يكون فعل الأمر دائما مبنيا، وله أربع حالات وهي:[3]

1- بناؤه على السكون:

- إذا اتصلت به نون النسوة مثل "اشرحْنَ".
- إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء مثل افتَحْ، وإذا اتصل به ضمير نحو "اشرحْهُ".

[1]الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، ص333-334.

[2]ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ص37.

[3]ينظر: خالد عبد الله عزيز، النحو التطبيقي، دار الؤلؤة للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، ط3، 1440ه-2019م، ص19.

2-بناؤه على الفتح:[1]

- إذا باشرته نون التوكيد مثل "استغفرَنَّ"

3-بناؤه على حذف حرف العلة:

- إذا كان معتل الآخر ولم يتصل به شيء في آخره مثل" اِسعُ". أو اتصل به ضمير نصب مثل" اِهدنَا"

4-يبنى فعل الأمر:

- على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

[1] نفس المرجع، ص20

الخاتمة

توصلت في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

1) النحو نتاج كلام العرب الذّي ساهم في بناء التراكيب اللغوية.
2) يعمل النحو على دراسة آخر الكلمة من حيث الحركة الإعرابية سواء كانت اسمية أو فعلية، وتكون في حالة رفع أو نصب أو جر أو جزم وفي بعض الحالات تكون غير ثابتة.
3) يرى ابن جني أنّ النحو لا يدرس أواخر الكلمات فقط، بل يعالج بنيتها من حيث التركيب والصرف، كما أعده عنصر من عناصر مستويات الصوتية.
4) لم يستعمل علماء النحو قديما مصطلح القاعدة، بل وظفوا كلمة الأصل محلها، يراد بالأصول القواعد النحوية التي تساهم في بناء الجملة سليمة تامة.
5) في عصرنا وظّف النحاة مصطلح القاعدة وهو دراسة الكلمة من حيث أحكامها وضوابطها في النحو بمختلف أبوابه، سواء كان في المرفوعات، المنصوبات، المجرورات والتوابع.
6) تعددت و تنوعت ضوابط القاعدة النحوية من بينها الإعراب و البناء والحذف والتقديم والتأخير.
7) الإعراب هو التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمة بسبب العوامل الدخيلة عليه إما لفظية أو مقدرة. ومن علاماته الأصلية هي الكسرة، الضمة، الفتحة والسكون،أما الفرعية فهي أسماء الستة، جمع المذكر السالم وما يلحق، والممنوع من الصرف والأفعال الخمسة لفعل المضارع.
8) البناء يكون ثابت الحركة أي لا تتغير، ويكون إما ساكن أو تدخل عليه الحركة معينة على حسب صياغتها في الجملة. الأصل في البناء أن تكون حركته ساكنة، تأتي حالات تكون فتحة وذلك لقربها للسكون، أما الكسرة والضمة فهما ثقيلتان وحتى على الفعل نفسه.
9) ليس الفعل والحرف فقط هما اللذان وجب أن يكونا مبنيان، وإنما هناك أسماء تكون مبنية.

10) الحذف أصله من كلام العرب، إذ يستغني عن كلمة مع شرط أن يكون قد ترك قرينة تدل عليه. و يكون في الحرف والمفرد والجملة.

11) هناك فرق بين الحذف والإضمار، فالحذف هو أن يسقط جزء من الكلام سواء كان الحذف لفظي أو حذف نحوي في النية، أما الإضمار فهو حذف كلمة أو أكثر مع تجنب ذكره لفظا وفهمه عند السياق ويُعْنى بالنية والتقدير.

12) التقديم والتأخير هو طريقة التي يستخدمها المتكلم، فيقدّم ما كان متأخر، ويؤخِّر ما تقدّم.، ويكون في اللفظ فقط مع الحفاظ على المعنى ذاته. كما يعمل على إفادة المعنى من خلال نقل كلمة محل أخرى.

13) الإسناد في مفهومه اللغوي هو ضم كلمتين إلى بعضهما البعض، أو شيئين معا.

14) يستعمل الإسناد في مفهومه النحوي لفهم بنية الجملة.

15) قسم العلماء الإسناد إلى قسمين عام وخاص فالعام شمل علم النحو وهو ضم الكلمتين إلى بعضهما البعض، أما الخاص فهو لعلم البلاغة لأنّه يحمل معاني عميقة وأحيانا تكون مجازية إذ تحتاج إلى وقت ليفهمها المتلقي.

16) من أركان الإسناد هما المسند والمسند إليه، فالمسند(الخبر، الفعل)، والمسند إليه(المبتدأ، الفاعل).

17) حكم المسند والمسند إليه في جملة الاسمية الرفع، ومع دخول العوامل عليه تتغير حركته، أما في الجملة الفعلية فالمسند يتغير حسب أزمنته وموقعه في الجملة، والمسند إليه حكمه الرفع دائما، إلا إذا كان ضميرا فيبنى على الضم.

18) الجملة في مفهومها اللغوي هي جمع الشيء مع بعضه البعض، أو جمع الكلمات.

19) لم يقم النحويون بوضع مفهوم موّحد للجملة وإنما انقسم إلى قسمين هناك من اعتبرها هي الكلام، وهناك من قال أنّ الجملة والكلام متناقضان.

20) فائدة الجملة أن تكون تامة في معناها وهي عدة أنواه من بينها الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

21) الجملة هي وحدة لغوية، مركبة من الكلمات تكون مترابطة ومتسلسلة ومفيدة يحسن السكوت عليها أو لا.

22) الجملة الاسمية هي التي تكون بدايتها من اسم، وتتكون من ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه مما يشكلان علاقة إسنادية، وهي نوعان كبرى وصغرى، فالكبرى التي يأتي مبتدؤها مفرد دائما و خبرها جملة، الصغرى فمبتدؤها وخبرها مفردان،

23) تتعرض الجملة الاسمية إلى دخول العوامل عليها كالنواسخ، إذا دخلت عليا العوامل كانت جملة مقيدة من حيث أنّها تتأثر لفظًا ومعنًا فالإسناد مقيد فيها، عكس المطلقة أي أنّها سليمة من أي عوامل فالوظيفة الإسنادية تكون مطلقة من دون شرط أو قيود.

24) اختلف العلماء في عامل الرفع المبتدأ والخبر، فالبصريون يرجحون أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو المعنى فعامل فيه معنوي، والخبر يرتفع بالابتداء وحده فعامل فيه لفظي لأنّ المبتدأ سبقه.الكوفيونيترفعان معا أي كل منهما يرفع الآخر.

25) الجملة الاسمية هي من مبتدأ وخبر ولكن تركيبها يختلف من جملة إلى أخرى، فالمبتدأ أصله مفردا و يبقى مفردا دائما وأبدا، أما خبرها يكون مفردا مشتق أو جامد، أو جملة، أو شبه جملة.

26) يتقدم المبتدأ عن الخبر جوازا إذا كان الخبر مفرد جامد، أو أن يكون اسم مشتق ذا وصف، وأيضا أذا كان الخبر جملة.

27) يجوز تقديم الخبر عن المبتدأ إذا لم يكن فيه هناك التباس، وكانت هناك قرينة دالة على التقديم.

28) وجب تقديم الخبر عن المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، إذا كان الخبر اسم استفهام، إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، إذا كان الخبر محصورا في المبتدأ.

29) يحذف المبتدأ والخبر بشرط أن يكون هناك قرينة دالة عليهما، فالمبتدأ يستدل عليه من سياق الكلام والخبر إذا كان السياق يدل عليه.

30) الإسناد في الجملة الاسمية يكون الربط بين المبتدأ والخبر وذلك ليشكل إسنادا دلاليا يحمل معنى وتركيبا يتماشى مع الخبر، ويتمثل في نقطتين أن يكون الخبر نفسه مطابق للمعنى المطلوب من المبتدأ، وأن يستوفي ما نص عليه الإسناد من حيث العدد، والجنس.

31) يجرى على الجملة الاسمية تعديل إذا دخلت عليها النواسخ، فيتغير شكلها ويمس حركتها الإعرابية سواء المسند أو المسند إليه.

32) تساهم النواسخ إلى التغيير حالة حكم العملية الإسنادية في الجملة الاسمية. وهو تحوير الدلالة في المقام الأول ، ويحوي شكلا من تقيد الإسناد فيها، سواء بالسلب أو بالتأكيد.

33) أدى دخول الأفعال الناقصة ككان وأخواتها على المبتدأ والخبر إلى تغير حال البنية الاسمية وحركتها الإعرابية، فالإسناد فيها قائم بين ركنيها مع تغيير النحوي الدلالي، مما يجل لها معنى جديدا للجملة زيادة الحال أو الزمن أو الاستمرارية.

34) الإسناد في أفعال القلوب يلغي عمل الجملة الاسمية ، بحيث تتحول إلى جملة فعلية لأنّ ركناها ينصبا ويصبحان فضلة، وهو تغيير الجذري للجملة.

35) الإسناد في أفعال المقاربة يجعل الجملة سلبية أي نفي نفيها، وهذا أدى إلى نسخ المعنى وتغييره.

36) إنّ وأخواتها عند دخولها الجملة لا تؤثر على الإسناد إلا حركتها تتغير فينصب المبتدأ عليها، لأن هذه الحروف تضيف قيمة دلالية في المعنى.

37) لا النافية للجنس هي حرف من الحروف التي تعمل على ثبوت النفي في الجنس الواحد.

38) الجملة الفعلية هي التي ابتدأت بفعل ويختلف كل فعل على حسب زمانه إلى ماضي، مضارع وأمر.

39) الفعل والفاعل هما ركنان الأساسيان في الإسناد، فالفعل هو المسند والمسند إليه هو الفاعل.

40) اختلف النحاة في عامل رفع الفاعل هناك من اعتبره عامل لفظي، وهناك من قال أنّه عامل معنوي.

41) يتغير الإسناد في الجملة الفعلية إذا تحول الفعل من المعلوم إلى المجهول، إذ يتحوّل المفعول به إلى نائب فاعل وهذا ما يغير من تركيب الإسنادي للجملة.

42) عند دخول الحروف على الفعل في الجملة الفعلية فإنّها تغير من حركتها الإعرابية، كما أنّ بعض الحروف تقوم على تغيير الجملة من الموجب إلى السلب.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم إبراهيم بركات،النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ج1، ط1، 2007.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
- إبراهيم قلاتي، قصة الاعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2009.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي للتعليم الثقافة، مصر، دط، 2014.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، دس.
- أبي البقاء ابن يعيش، شرح المفصل الزمخشري، مج1، دط، دس.
- أبي البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1419ه-1998م.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2006م.
- أحمد ياقوت سليمان، النواسخ ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م.
- الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ط2، 1428ه-2007م.
- الأشموني، حاشية الصبان، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، ج1، دس.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1419□1ه-1998م.
- أميرة علي توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هاشم الأنصاري، مكتبة الزهراء، مصر،دط، 1391ه-1971م.
- الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دس.

- بدر الدين بن تريدي، قاموس التربية الحديث، منشورات جامعية، الجزائر، 2010م
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ج1،ط1، 1399ه-1979م.
- تمام حسان، الأصول "دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- الفقه- البلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1420ه-2000م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب، ط1994، دس.
- ج. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، دس.
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، مصر، ط1،ج2 1952م.
- ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو المغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، دط، 1980م
- ابن حاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي الصرف و الخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، دط، دس.
- حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، الأردن، ط1، 2009م
- خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، تح: علاء الدين عطية، ط1، دس.
- خالد عبد الله عزيز، النحو التطبيقي، دار اللؤلؤة للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، ط3، 1440ه-2019م.
- الخليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1405ه-1985م.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مج14، ط1، 1424ه-2003م.
- ابن الرازي، مختار الصحاح، دار كتابي العربي، بيروت، لبنان، دط، دس.
- الرضى الاستراباذي، شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، تح: يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417ه-1996م.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح" مازن مبارك، دار المعارف، بيروت لبنان، ط2، 1973م.
- الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 1404ه، 1984.
- الزجاجي، شرح الجمل الزجاجي، تح: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419ه-1998م.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، دس.
- سامي نجيب، عبد الباسط محمود، الموسوعة الميسرة في النحو والصرف، دار الروضة للطباعة النشر، ط1، 1434ه-2013م.
- ابن سراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، د.ط ، 1408ه، 1988م.
- ابن سراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج2.
- السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1435ه-2014م.
- السيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408ه-1988م.
- السيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، 1420ه-1999م.

- السيبويه، كتاب، شرح: أبي سعد السيرافي، مطبعة الكبرى الأميريه، بولاق، مصر، ط1، ج1، 1316ه.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1427ه-2006م.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ط1، 1418ه-1998م.
- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، دط، دس.
- عبد الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، دط، 1992م.
- عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولى رمضان أحمد الميري، مكتبة الوهبة القاهرة، مصر، ط2، 1414ه، 1993م.
- عبدالله بن يوسف الجديع، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان، لبنان، ط3، 1468ه-2007م.
- عزيز فوال يابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413ه-1992م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، ج1، 1400ه-1980م.
- علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1428ه-2007م.
- علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428ه-2007م.
- علي الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، 816ه-1413م.

- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، دب، ط2، 1427ه-2007م.
- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 1427ه-2007م.
- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطور وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408ه.
- فيروز الأبادي، معجم القاموس المحيط، ترتيب: خليل مـمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 1430ه-2009.
- كمال الدين علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، المستوفى في النحو، تح: محمد البدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة ج1، 1987م
- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، الإسلامي، القاهرة، مصر، ج1، 1994م.
- محمد إبراهيم عبادة الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأ المعارف، الإسكندرية، مصر، دط، دس.
- محمد ابن صالح العثيمين،شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية ، مج1، ط1، 1434ه.
- محمد خالد الرّهاوي، ضبط القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، دمشق، سوريا، دس.
- محمد علي التنهاوي، كشاف الاصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ج1، د.ط، دس.
- محمود سليمان ياقوت، النحو التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة منار الإسلامية، الكويت، طبعة جديدة، 1417ه-1996م.
- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1426ه-2005م.

- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد جاد دار الإمام البخاري، القاهرة، مصر، ط1، 1428ه-2007م.
- مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ط30، 1414ه، 1994م.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ج2، دس.
- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف،، القاهرة، مصر، ط1، دس.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، مج14، دس.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد و توجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1964م.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه-1997م.
- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة المصرية، بيروت،ج1، د س.
- يوسف أبو العدوس، مهارات اللغوية وفن الإلقاء، دار الميسرة لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1427ه-2007م.

بسم الله الرحمان الرحيم 4
الإهداء..... 5
شكروتقدير 6
مقدمة .....أ
المبحث الأول: مدخل إلى علم النحو 1
1-مفهوم النحو: 1
أ/ لغة: 1
ب/ اصطلاحا:..... 2
2-مفهوم القاعدة النحوية:..... 4
3-ضوابط القاعدة النحوية:..... 5
المبحث الثاني: الإسناد والجملة 11
1-مفهوم الإسناد: 11
أ/ لغة: 11
ب/ اصطلاحا:..... 12
2-أركان الإسناد:..... 14
3-مفهوم الجملة: 16
أ/ لغة.....16
ب/ اصطلاحا: 17

ج/ مفهوم العام للجملة:..... 21

الفصل الثاني: 23

المبحث الأول: علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الاسمية..... 23

1-مفهوم الجملة الإسمية: 23

2-الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية:..... 25

3-تأثير الإسناد في ضبط التركيب والحركات:..... 31

1-الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[النواسخ الفعلية]:..... 32

2-الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر [النواسخ الحرفية]: 38

المبحث الثاني: علاقة الإسناد بالإعراب وضبط الحركات في الجملة الفعلية..... 43

1-مفهوم الجملة الفعلية:..... 43

2- الإسناد بين وظائف الكلمات والعلاقات النحوية:..... 45

3-تأثير الإسناد على ضبط التركيب والحركات:..... 50

أ/ تغيير الفعل من المعلوم إلى المجهول:..... 50

ب/ دخول الحروف على الفعل:..... 52

الخاتمة..... 53

قائمة المصادر والمراجع 53

الفهرس..... 68

الملخص

أ/ بالعربية:

إنّ الإسناد من أهم المواضيع التي تدرس في علم النحو، إذ أنّ الإسناد هو ضم أحد الكلمتين إلى الأخرى، من أجل الإفادة التامة،التي يحسن السكوت عليها، وله ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه، فالمسند هو الحدث الذي يبنى على المسند إليه وهو الفعل والخبر.المسند إليه هو المبني عليه وهو الفاعل والمبتدأ ، ما عدا المسند والمسند إليه فهو فضلة. فالمبتدأ والخبر بهما تتأسس الجملة الإسمية، أما بالنسبة للجملة الفعلية فتتركب عن طريق تشكيل الفعل مع الفاعل.

أثر الإسناد في الجملة يتغير على حسب ما حل عليها، ففي الجملة الإسمية أصل الإسناد مكوّن من مبتدأ وخبر، وحركتهما الرفع فعامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي، أما في الخبر فهو لفظي، إذا دخلت ناسخ من النواسخ يتخلل التركيب و يتغير المعنى، وفي بعض الحالات يكون المبتدأ اسم مشتق فيحذف الخبر وينوب عنه الفاعل الذي يسد مسده.أما في الجملة الفعلية فالفعل والفاعل هما ركيزتا الجملة فالفعل أصله مبني إذا كان في زمن الماضي أو الأمر، ويعرب إذا كان في المضارع، هناك مواضع التي ينصب فيها الفعل المضارع إذا دخلت عليه الحروف النصب ويجزن على السكون إذا اتصل بحروف الجزم كما قد يتحول من المعلوم إلى المجهول. تباين النحاة في رفع الفاعل هناك من نسبه على الرفع فيه معنوي وهناك من قال أنّه لفظي وفي رأي آخر قال الرفع على الفاعلية، يحذف الفاعل إذا كان الفعل مجهولا وينوب عنه المفعول به ويسمى بنائب فاعل.

فكل هذه العوامل والنواسخ منها ما يتصل على الجملة الإسمية و منها على الجملة الفعلية فإنّها تؤثر على البنية التركيبية للجملة إذ يتقدم المسند أو المسند إليه أو يتأخران وفي بعض المواقف يحذفان هما الفاعل و الخبر، وهذا التغيير يؤثر على الحركة الإعرابية فينصب ما كان مرفوع أو يبنى على السكون و إذا كان آخره حرف من حروف العلة فيحذف.

الكلمات المفتاحية: القاعدة النحوية، الإسناد، الجملة، اسم، فعل.

ب/ بالإنجليزية:

Attribution is one of the most important topics studied in Arabic grammar. Attribution refers to the connection of one word to another in order to produce a complete meaning upon which silence is appropriate. It consists of two essential elements: the predicate and the subject. The predicate is the event or statement based upon the subject, typically represented by the verb or the nominal predicate. The subject is that upon which the predicate is based, usually the doer (in verbal sentences) or the topic (in nominal sentences). Any element other than the predicate and the subject is considered a complement.

In nominal sentences, the predicate and the subject are the core components. In contrast, verbal sentences are formed by combining the verb with its subject (the doer). The effect of attribution in a sentence changes depending on what is applied to it. In nominal sentences, the original form of attribution consists of the subject and predicate, both typically in the nominative case. The subject's case is determined by an abstract (semantic) agent, while the predicate's is determined by a lexical (verbal) agent.

If a verbal or particle modifier enters the sentence, it disrupts the original structure and alters the meaning. In some cases, the subject may be a derived noun, leading to the omission of the predicate, which is replaced by the doer that fulfills its semantic role.

In verbal sentences, the verb and the subject are the main pillars. The verb is generally in the perfect (past) or imperative form and thus is indeclinable. However, the imperfect (present) verb is declinable and

may be subjunctive if preceded by subjunctive particles, or jussive if preceded by jussive particles. The verb may also change from the active to the passive voice, at which point the subject is omitted and replaced by the object, which then functions as the agent substitute.

There is a difference of opinion among grammarians regarding the cause of the subject's nominative case: some argue it is semantic, others claim it is lexical, and a third group attributes it to the mere fact of being a subject. Both the subject and the predicate (or the agent in verbal sentences) can be omitted in certain contexts. Such transformations affect the syntactic structure of the sentence, causing the predicate or subject to advance or retreat in position. In some cases, they may be completely omitted, particularly the subject or the predicate. These changes impact the grammatical inflection of the words: what was originally nominative might become accusative, or the verb might become jussive, and if it ends in a weak letter, the final letter may be dropped.

Keywords: grammatical rule, attribution, sentence, noun, verb.